ISSN 3135-4564 تصدر عن الجمعية الليبية للعلوم التربوية والإنسانية
https://alqurtas.alandalus-libya.org.ly/ojs/index.php/qjhar/index مجلة علمية محكمة نصف سنوية

# إعادة تشكيل النظام الدولي في ظل التغيرات والتحولات الجيوسياسية الراهنة والمستقبلية ـ دراسة تحليلية

أ.كلثوم البشير بلقاسم حمّاد
قسم الدراسات الإقليمية والدولية، المدرسة الاستراتيجية، الأكاديمية الليبية
kaltomhammad1975@gmail.com
0009-0001-6720-3529
تاريخ الارسال 2026/5/14م تاريخ القبول 2026/8/10م

# Reshaping the international system amid current and future geopolitical changes and shifts - An analytical study. A.

Kulthum Al-Bashir Belkacem Hammad, Department of Regional and International Studies, Strategic School, Libyan **Academy,**
**kaltomhammad1975@gmail.com**

**Summary:**

Over the past three decades, the international system has undergone profound political, economic, security, and technological transformations. The collapse of the Soviet Union in 1991 marked the end of the bipolar international order and the emergence of the United States as the dominant global power. However, this dominance gradually declined with the rise of new international powers, particularly China, Russia, and India, contributing to a significant shift in the global balance of power.

The restructuring of the international system refers to the process of change in the distribution of power, as well as the rules and institutions governing international relations, resulting from evolving power dynamics among states. Today, power is no longer measured solely by military capabilities; economic strength, technological innovation, artificial intelligence, cybersecurity, energy resources, and global supply chains have become essential determinants of a state's international influence. This


حقوق النشر © للمؤلف/للمؤلفين 2026. ينشر هذا البحث بموجب رخصة المشاع الإبداعي Creative Commons (CC BY-NC 4.0)

transformation has fundamentally redefined the concept of power in international relations.

Contemporary geopolitical developments, especially the strategic rivalry between the United States and China and Russia's renewed international role, have become key drivers of the ongoing restructuring of the international order. At the same time, major crises such as the Russia–Ukraine war and global economic disruptions have exposed the limitations of existing international institutions in responding effectively to these changes, strengthening calls for reform of the global governance system.

The central research problem is to examine the extent to which these transformations are reshaping the international system and whether the world is moving toward a genuinely multipolar order or merely adapting the existing one. The study is significant because it enhances understanding of current global transformations and their implications for Arab states, particularly in the areas of security, energy, economic development, and international alliances.

The research aims to analyze the concept of the international system, identify the main factors driving its transformation, and explore future scenarios for the global distribution of power. It is based on the hypothesis that the international system is undergoing a structural transition characterized by a gradual redistribution of power resulting from the interaction of political, economic, and technological changes. The study employs descriptive-analytical, systems analysis, comparative, and foresight methodologies to provide a comprehensive understanding of the future of the international system amid rapid global transformations

**الملخـــــــــص:**

شهد النظام الدولي خلال العقود الثلاثة الأخيرة تحولات عميقة أثرت في بنيته السياسية والاقتصادية والأمنية والتكنولوجية. فقد أدى انهيار الاتحاد السوفيتي عام 1991 إلى نهاية النظام ثنائي القطبية وبروز الولايات المتحدة باعتبارها القوة المهيمنة، إلا أن هذه الهيمنة بدأت تتراجع تدريجيًا مع صعود قوى دولية جديدة، وعلى رأسها الصين وروسيا والهند، مما أسهم في إعادة تشكيل موازين القوى العالمية.

ويقصد بإعادة تشكيل النظام الدولي عملية التحول في توزيع القوة والقواعد والمؤسسات المنظمة للعلاقات الدولية نتيجة تغير موازين القوى بين الدول. ولم تعد القوة الدولية تقتصر على القدرات العسكرية، بل أصبحت تشمل عناصر جديدة مثل

الاقتصاد، والتكنولوجيا، والذكاء الاصطناعي، والأمن السيبراني، والطاقة، وسلاسل الإمداد العالمية، وهو ما أعاد تعريف مفهوم القوة والنفوذ في العلاقات الدولية.

وتبرز التحولات الجيوسياسية، خاصة التنافس الاستراتيجي بين الولايات المتحدة والصين، وعودة روسيا إلى الساحة الدولية، بوصفها عوامل رئيسة في إعادة تشكيل النظام العالمي. كما كشفت أزمات مثل الحرب الروسية الأوكرانية والأزمات الاقتصادية العالمية عن محدودية قدرة المؤسسات الدولية الحالية على مواكبة هذه المتغيرات، مما عزز الدعوات إلى إصلاح النظام الدولي ومؤسساته.

وتتمثل إشكالية البحث في دراسة مدى تأثير هذه التحولات في مستقبل النظام الدولي، وما إذا كان العالم يتجه نحو نظام متعدد الأقطاب أم نحو تعديل للنظام القائم. وتنبع أهمية الدراسة من مساهمتها في فهم طبيعة التحولات الدولية وانعكاساتها على الدول العربية، خاصة في مجالات الأمن والطاقة والاقتصاد والتحالفات الدولية.

ويسعى البحث إلى تحليل مفهوم النظام الدولي، وتحديد العوامل المؤثرة في إعادة تشكيله، واستشراف السيناريوهات المستقبلية لتوزيع القوة العالمية. وينطلق من فرضية مفادها أن النظام الدولي يمر بمرحلة انتقالية تتسم بإعادة توزيع القوة بين الفاعلين الدوليين، نتيجة التفاعل بين المتغيرات السياسية والاقتصادية والتكنولوجية. واعتمدت الدراسة على المناهج الوصفي التحليلي، وتحليل النظم، والمنهج المقارن، والمنهج الاستشرافي، لتقديم رؤية شاملة حول مستقبل النظام الدولي في ظل التحولات العالمية المتسارعة

## المقدمـــة :

شـــهد النظام الدولي خلال العقود الثلاثة الأخيرة تحولات عميقة مست مختلف مكوناته السياسية والاقتصادية والأمنية والتكنولوجية، فقد أدى انهيار الاتحاد السوفيتي عام 1991 إلى انتهاء مرحلة الثنائية القطبية التي حكمت العلاقات الدولية طوال فترة الحرب الباردة، وفتح المجال أمام بروز نظام دولي جديد اتسم في بدايته بهيمنة أمريكية واسعة على مجمل التفاعلات الدولية. إلا أن هذه الهيمنة لم تؤدِّ إلى استقرار دائم، بل ظهرت تدريجيًا مؤشرات على تغير بنية النظام الدولي نتيجة صعود قوى جديدة، وتراجع القدرة النسبية للقوة الأمريكية على إدارة النظام العالمي منفردة[1].

ويشير مفهوم إعادة تشكيل النظام الدولي إلى عملية التحول التي تصيب طبيعة توزيع القوة، والقواعد المنظمة للعلاقات الدولية، والمؤسسات الحاكمة للنظام العالمي، نتيجة تغير موازين القوى بين الفاعلين الدوليين. فالنظام الدولي لا يمثل مجرد مجموعة من

الدول، وإنما هو منظومة مركبة تتفاعل داخلها عناصر القوة والمصلحة والقواعد والمؤسسات[2]

وقد أصـــبح النظام الدولي المعاصر أكثر تعقيدًا نتيجة تداخل مجموعة من المتغيرات التي لم تعد تقتصر على الصراع العسكري التقليدي، وإنما امتدت إلى مجالات الاقتصاد العالمي، والتكنولوجيا المتقدمة، والذكاء الاصطناعي، والأمن السيبراني، والطاقة، وسلاسل الإمداد الدولية. فقد أصبحت القدرة على امتلاك المعرفة والتكنولوجيا عاملًا أساسيًا في تحديد مكانة الدولة وتأثيرها العالمي، وهو ما أدى إلى إعادة تعريف مفهوم القوة في العلاقات الدولية. [3]

وتعد التحولات الجيوسياسية الراهنة أحد أهم العوامل المؤثرة في إعادة تشكيل النظام الدولي، إذ شهد العالم خلال السنوات الأخيرة تصاعدًا في المنافسة الاستراتيجية بين الولايات المتحدة والصين، وعودة روسيا إلى ممارسة دور دولي نشط، إلى جانب تنامي أدوار القوى الإقليمية مثل الهند وتركيا وإيران والبرازيل. وقد أدى هذا الواقع إلى ظهور اتجاهات تحليلية ترى أن العالم يتجه نحو نظام متعدد الأقطاب، بينما يرى اتجاه آخر أن التحولات الحالية لا تزال ضمن إطار تعديل النظام القائم وليس تغييره بصورة كاملة[4]

كما كشفت الأزمات الدولية الكبرى عن محدودية قدرة مؤسسات النظام الدولي التقليدية على التعامل مع التحولات الجديدة. فقد أظهرت الحرب الروسية الأوكرانية، والتنافس على النفوذ في مناطق استراتيجية، والأزمات الاقتصادية العالمية، وجود فجوة بين طبيعة المؤسسات الدولية الحالية وبين التحولات الفعلية في توزيع القوة. وهذا الأمر أعاد طرح قضية إصلاح النظام الدولي، ومدى قدرة المؤسسات القائمة على استيعاب القوى الصاعدة والمتغيرات الجديدة. [5]

وفي هذا السياق، يرى بعض الباحثين العرب أن النظام الدولي الحالي يعيش مرحلة انتقالية تتسم بعدم الاستقرار البنيوي، حيث تتراجع بعض مظاهر الهيمنة الأحادية، دون أن يظهر بديل واضح قادر على فرض قواعد جديدة للنظام العالمي. وبالتالي فإن المرحلة الراهنة يمكن وصفها بأنها مرحلة "إعادة تشكيل" أكثر من كونها انتقالًا مكتملًا إلى نظام جديد[6]

أما في الأدبيات الأجنبية، فيؤكد هنري كيسنجر في كتابه "النظام العالمي "أن استقرار أي نظام دولي يعتمد على التوازن بين القوة والمشروعية، وأن التحولات الكبرى تحدث عندما تفقد القوى الرئيسية قدرتها على التوافق حول قواعد إدارة النظام

الدولي[7]. كما يوضح كينيث والتز في كتابه "نظرية السياسة الدولية " أن بنية النظام الدولي ترتبط أساسًا بتوزيع القدرات بين القوى المختلفة، وأن تغير هذا التوزيع يؤدي إلى تغير طبيعة النظام نفسه[8] ، ومن جانب آخر، يرى جوزيف ناي في كتابه "مستقبل القوة "أن طبيعة القوة الدولية شهدت تحولًا من التركيز على القدرات العسكرية وحدها إلى امتلاك القدرة على التأثير عبر الاقتصاد والتكنولوجيا والثقافة والمعلومات وتبرز أهمية دراسة إعادة تشكيل النظام الدولي من خصوصية المرحلة التاريخية الراهنة، إذ إن التحولات الجارية لا تؤثر فقط في علاقات القوى الكبرى، وإنما تمتد آثارها إلى الدول النامية والدول العربية التي تواجه تحديات مرتبطة بتغير أنماط التحالفات الدولية، وأمن الطاقة، والتنافس على الموارد، وإعادة توزيع النفوذ العالمي[9]

## ثانيًا ــ إشكالية البحث وتساؤلاته :

يمر النظام الدولي في المرحلة الراهنة بمرحلة تحول بنيوي تتجاوز التغيرات التقليدية في موازين القوى، إذ لم تعد التحولات الدولية مرتبطة فقط بانتقال القوة من دولة إلى أخرى، وإنما أصبحت مرتبطة بتغير طبيعة القوة ذاتها، وظهور مجالات جديدة للتنافس الدولي تشمل التكنولوجيا، والاقتصاد الرقمي، والطاقة، والأمن السيبراني، والتحكم في سلاسل الإنتاج العالمية. وقد أدى ذلك إلى ظهور حالة من عدم اليقين بشأن طبيعة النظام الدولي القادم، وما إذا كان العالم يتجه نحو نظام متعدد الأقطاب أم نحو إعادة صياغة للنظام القائم[10]

وتنبع مشكلة البحث من وجود فجوة بين التحولات الفعلية التي يشهدها المجتمع الدولي وبين قدرة المؤسسات والقواعد المنظمة للنظام الدولي الحالي على استيعاب هذه التحولات؛ فبينما تغيرت خريطة القوة العالمية بصورة واضحة نتيجة صعود قوى جديدة، لا تزال العديد من مؤسسات الحوكمة الدولية تعكس موازين القوى التي نشأت عقب الحرب العالمية الثانيـــــة[11]

كما أن تصاعد التنافس بين القوى الكبرى، خاصة الولايات المتحدة والصين، وعودة العامل العسكري إلى العلاقات الدولية بعد الحرب الروسية الأوكرانية، أدى إلى إعادة طرح أسئلة جوهرية حول مستقبل الاستقرار الدولي، وطبيعة التوازنات القادمة، وحدود قدرة النظام الدولي الحالي على الاستمرار[12]

وبناءً على ذلك يمكن صياغة الإشكالية الرئيسة للبحث في السؤال الآتي:

إلى أي مدى تؤدي التحولات الجيوسياسية الراهنة والمستقبلية إلى إعادة تشكيل النظام الدولي، وما طبيعة النظام الدولي المتوقع في ظل التحولات في توزيع القوة العالمية؟

ويتفرع عن هذا السؤال الرئيس مجموعة من التساؤلات الفرعية:

أ.ما المقصود بالنظام الدولي، وما مكوناته الأساسية؟

ب ـ ما العوامل السياسية والاقتصادية والتكنولوجية التي تدفع باتجاه إعادة تشكيل النظام الدولي؟

ج ـ كيف أثرت التحولات في موازين القوى بين الولايات المتحدة والصين وروسيا على طبيعة النظام العالمي؟

د.هل يمثل صعود القوى الجديدة انتقالًا حقيقيًا إلى نظام متعدد الأقطاب أم مجرد تعديل داخل النظام القائم؟

هـ ما مستقبل المؤسسات الدولية في ظل تغير توزيع القوة العالمية؟

## ثالثا ـ فرضيات البحث:

تنطلق الدراسة من فرضية رئيسة مفادها أن النظام الدولي المعاصر يمر بمرحلة إعادة تشكيل بنيوية نتيجة تفاعل مجموعة من المتغيرات السياسية والاقتصادية والتكنولوجية والجيوسياسية، وأن هذه التحولات تؤدي إلى تغير تدريجي في طبيعة توزيع القوة العالمية، بما يدفع نحو نشوء نمط أكثر تعددية في مراكز التأثير الدولي. **وتتفرع عن هذه الفرضية الرئيسة الفرضيات الآتية:**

1- كلما تصاعدت المنافسة الاستراتيجية بين القوى الكبرى، زادت احتمالات حدوث تحولات في بنية النظام الدولي وانتقاله من نموذج الهيمنة الأحادية إلى نموذج يقوم على تعدد مراكز القوة[16].

2- كلما ازدادت أهمية المتغيرات التكنولوجية والاقتصادية في تحديد القوة الدولية، تراجعت قدرة مؤشرات القوة العسكرية التقليدية وحدها على تفسير مكانة الدول داخل النظام الدولي[17]

## رابعا ـ أهداف البحث :

يسعى البحث إلى تحقيق مجموعة من الأهداف العلمية والعملية، تتمثل في الآتي:

أ.تحديد الإطار المفاهيمي للنظام الدولي من خلال دراسة مفهومه ومكوناته الأساسية وتطوره التاريخي.

ب ـ تحليل طبيعة التحولات الجيوسياسية المعاصرة التي تؤثر في بنية النظام الدولي.

ج ـ استشراف السيناريوهات المستقبلية المحتملة لشكل النظام الدولي خلال العقود القادمة.

د. تحليل انعكاسات التحولات الدولية على المنطقة العربية سياسيًا وأمنيًا واقتصاديًا.

## خامسا ــ أهمية البحث:

**1- الأهمية العلميـــــة :** تنبع الأهمية العلمية للبحث من أهمية الموضوع الذي يتناوله، إذ يمثل مستقبل النظام الدولي إحدى القضايا المركزية في الدراسات السياسية المعاصرة. فالنظام الدولي يشهد تحولات تتعلق ببنيته ومكوناته وفاعليه، الأمر الذي يستدعي إعادة دراسة المفاهيم التقليدية المرتبطة بالقوة والهيمنة والتوازن الدولي[13] كما تتمثل الأهمية العلمية في محاولة تجاوز الدراسات التي تركز على جانب واحد من التحولات الدولية، وذلك من خلال تقديم رؤية تحليلية تجمع بين الأبعاد السياسية والاقتصادية والتكنولوجية والجيوسياسية، بما يسمح بفهم أكثر شمولًا لطبيعة التحول الجاري في النظام العالمي[14]

ويكتسب البحث أهميته كذلك من محاولة الربط بين التحليل النظري في العلاقات الدولية والتطورات الواقعية، إذ إن دراسة النظام الدولي لا يمكن أن تقتصر على النظريات المجردة، وإنما يجب أن ترتبط بتحليل الأحداث والتحولات التي تعيد تشكيل البيئة الدولية.

2- **الأهمية العمليـــــة** : تتضح الأهمية العملية للبحث من خلال الحاجة إلى فهم الاتجاهات المستقبلية للنظام الدولي، خاصة في ظل بيئة دولية تتسم بسرعة التغير وتعدد مصادر التهديد والتنافس. ويساعد هذا الفهم على تطوير سياسات خارجية أكثر قدرة على التعامل مع التحولات الدولية كما يوفر البحث إطارًا تحليليًا يمكن أن يساعد الدول العربية على إدراك طبيعة التحولات في موازين القوى الدولية، وتحديد الفرص والتحديات الناتجة عن إعادة تشكيل النظام العالمي، خاصة في مجالات الأمن والطاقة والاقتصاد والتحالفات الدولية[15]

## سادسا ــ منهجية البحث:

تتطلب دراسة إعادة تشكيل النظام الدولي استخدام مجموعة من المناهج العلمية المتكاملة، نظرًا لطبيعة الموضوع المركبة التي تجمع بين السياسة والاقتصاد والأمن والتكنولوجيا.

**1- المنهج الوصفي التحليلي** يعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي بوصفه أحد المناهج الأساسية في دراسة الظواهر السياسية، حيث يستخدم لوصف طبيعة النظام الدولي ومكوناته، ثم تحليل المتغيرات المؤثرة في تحولاته.

**2- منهج تحليل النظم** يستند البحث إلى منهج تحليل النظم الذي ينظر إلى النظام الدولي باعتباره وحدة مترابطة تتفاعل داخلها مجموعة من المدخلات والمخرجات، حيث تؤثر التحولات في أحد مكوناته على بقية عناصره.

**3- المنهج المقارن** يستخدم البحث المنهج المقارن من خلال مقارنة مراحل تطور النظام الدولي المختلفة، وخاصة: نظام الثنائية القطبية. ومرحلة الأحادية القطبية. والمرحلة الانتقالية الحالية.

**4- المنهج الاستشرافي** لتحليل الاتجاهات المستقبلية وبناء السيناريوهات المحتملة، مع الاعتماد على المؤشرات السياسية والاقتصادية والتكنولوجية الراهنة.

**ثامنًا: حدود البحث**

**1- الحدود الموضوعية** يركز البحث على دراسة إعادة تشكيل النظام الدولي من خلال تحليل: توزيع القوة بين القوى الكبرى والتحولات الجيوسياسية والتغيرات الاقتصادية والتكنولوجية مستقبل المؤسسات الدولية.

**2- الحدود الزمنية** يمتد الإطار الزمني للدراسة من عام 2008 حتى عام 2026، باعتبار أن هذه الفترة شهدت تحولات مهمة تمثلت في: الأزمة المالية العالمية عام 2008 وتصاعد صعود الصين وجائحة كوفيد-19 والحرب الروسية الأوكرانية.

**3- الحدود المكانية** يتناول البحث النظام الدولي باعتباره ظاهرة عالمية، مع التركيز على القوى المؤثرة فيه: الولايات المتحدة الأمريكية. الصين. روسيا. الاتحاد الأوروبي. القوى الصاعدة.

## سابعا ـ مصطلحات البحث:

**1- النظام الدولي** يقصد بالنظام الدولي مجموعة القواعد والمؤسسات وأنماط توزيع القوة التي تنظم العلاقات بين الدول والفاعلين الدوليين خلال فترة تاريخية محددة. ويختلف مفهوم النظام الدولي عن مفهوم المجتمع الدولي؛ فالأول يركز على البناء السياسي وتوزيع القوة، بينما يشير الثاني إلى مجموع الوحدات السياسية والعلاقات التي تجمع بينها[18]

**2- إعادة تشكيل النظام الدولي** يقصد بها عملية التحول التي تطرأ على بنية النظام الدولي نتيجة تغير توزيع القوة، وظهور فاعلين جدد، وتحول القواعد والمؤسسات المنظمة للعلاقات الدولية وتشير الأدبيات الحديثة إلى أن إعادة تشكيل النظام لا تعني بالضرورة انهياره الكامل، وإنما قد تكون عملية تدريجية لإعادة توزيع الأدوار والنفوذ [19]

**3- التحولات الجيوسياسية** تعني التغيرات التي تصيب علاقة القوة بالمجال الجغرافي والسياسي، بما يؤثر في توزيع النفوذ والمصالح الاستراتيجية بين الدول. وتشمل هذه التحولات تغير التحالفات، والسيطرة على الموارد، والممرات الاستراتيجية، ومناطق النفوذ.

**4- القوة الدولية** تعني قدرة الدولة على التأثير في سلوك الفاعلين الآخرين وتحقيق أهدافها باستخدام مجموعة من الأدوات العسكرية والاقتصادية والسياسية والتكنولوجية والثقافية. وقد تطور مفهوم القوة من التركيز على القوة الصلبة إلى مفهوم القوة المركبة الذي يجمع بين الإكراه و:الجاذبية والتأثير [20]

**ـ الدراسات السابقة**

تكشف دراسة الأدبيات السابقة الاتجاهات النظرية والمنهجية التي تناولت موضوع إعادة تشكيل النظام الدولي، كما تساعد في تحديد الإضافة العلمية التي يسعى البحث الحالي إلى تقديمها وسيتم تقسيم الدراسات السابقة إلى محورين: الدراسات العربية والدراسات الأجنبية.

**أولًا ـ الدراسات العربية:**

**1- عبد الحي، وليد(2022) مستقبل النظام الدولي: تحولات القوة والصراع العالمي، عمّان، دار المستقبل للنشر** ، هدفت الدراسة على ذكر التحولات التي شهدها النظام الدولي بعد نهاية الحرب الباردة، مع التركيز على انتقال العالم من مرحلة الهيمنة الأمريكية إلى مرحلة تتسم بتعدد مراكز القوة. واعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي والاستشرافي من خلال دراسة مؤشرات القوة الاقتصادية والعسكرية والتكنولوجية للدول الكبرى وتوصلت الدراسة إلى أن النظام الدولي يعيش مرحلة انتقالية لا يمكن وصفها بأنها انتقال كامل إلى نظام متعدد الأقطاب، وإنما مرحلة إعادة توزيع للقوة بين القوى الكبرى، وأن طبيعة النظام القادم ستتحدد وفق قدرة القوى الصاعدة على تحويل قدراتها الاقتصادية إلى نفوذ سياسي واستراتيجي. تستفيد الدراسة الحالية من هذا الطرح في تحليل مفهوم الانتقال الدولي، لكنها تختلف عنها بتركيزها على المكونات المتعددة للنظام الدولي، وليس فقط توزيع القوة.

**2- مقلد، إسماعيل صبري .(1984) .العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول والنظريات .الكويت: مطبوعات جامعة الكويت.** ركزت الدراسة على الإطار النظري للعلاقات الدولية، وخاصة مفاهيم القوة، والمصلحة، والتوازن، وطبيعة النظام الدولي. وتعرضت لمختلف المدارس النظرية، وخاصة الواقعية والليبرالية والبنائية، موضحة

اختلاف تفسيرها لطبيعة النظام الدولي وآليات تغيره وأوضحت الدراسة أن فهم التحولات الدولية يتطلب الجمع بين تحليل القدرات المادية للدول وبين دراسة الأفكار والقواعد والمؤسسات التي تحكم العلاقات الدولية اعتمد البحث الحالي على هذا الإطار النظري في بناء المفاهيم الأساسية المتعلقة بالنظام الدولي والقوة.

**3ـ أبو عامر، عدنان. (2023). التحولات في النظام الدولي وتداعياتها على الشرق الأوسط. دراسة بحثية.** ناقشت الدراسة تأثير التحولات العالمية على منطقة الشرق الأوسط، خاصة في ظل تراجع الانفراد الأمريكي وتصاعد أدوار القوى الدولية والإقليمية. وأشارت إلى أن المنطقة العربية أصبحت إحدى ساحات التنافس الدولي بسبب أهميتها الجيوسياسية، وارتباطها بالطاقة والممرات البحرية والموقع الاستراتيجي أهم النتائج:

استمرار التنافس الدولي على مناطق النفوذ وتزايد أهمية القوى الإقليمية وضرورة تطوير مقاربات عربية أكثر مرونة في التعامل مع التحولات الدولية.

**4ـ دراسة مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية(2024) عنوان التقرير: تحولات النظام الدولي ومستقبل التوازنات العالمية** ، ركز التقرير على طبيعة التحولات في توزيع القوة العالمية، خاصة التنافس الأمريكي الصيني، وتغير دور المؤسسات الدولية وأكد أن النظام الدولي يتجه نحو مزيد من التعقيد نتيجة تعدد الفاعلين وتداخل أدوات القوة التقليدية وغير التقليدية يوفر التقرير بعدًا تطبيقيًا لفهم التحولات الجارية، خاصة من منظور عربي استراتيجي.

**ثانيًا ـ الدراسات الأجنبية:**

**1ـ كيسنجر، هنري. (2014). النظام العالمي. نيويورك: دار بنغوين للنشر :** ناقش كيسنجر تطور مفهوم النظام الدولي منذ نظام وستفاليا (هو أساس العلاقات الدولية الحديثة .وُلد هذا النظام عام 1648 بعد سلسلة معاهدات السلام التي أنهت حروباً دينية طاحنة في أوروبا عُرفت بحرب الثلاثين عاماً) وحتى العصر الحديث، موضحًا أن استقرار النظام الدولي يعتمد على التوازن بين القوة والشرعية، وعلى قدرة القوى الكبرى على التوافق حول قواعد مشتركة. وأكد أن فترات التحول الدولي غالبًا ما تكون مصحوبة بتوترات وصراعات نتيجة اختلاف تصورات القوى الكبرى حول طبيعة النظام الجديد تستفيد الدراسة الحالية من مفهوم كيسنجر للنظام الدولي بوصفه مزيجًا بين القوة والقواعد والمؤسسات.

**2- والتز، كينيث ن. (1979). نظرية السياسة الدولية. ريدينغ، ماساتشوستس: أديسون-ويزلي** ، قدم والتز تصورًا بنيويًا للنظام الدولي، حيث رأى أن طبيعة النظام تتحدد وفق توزيع القدرات بين الوحدات الدولية، وأن تغير توزيع القوة يؤدي إلى تغير بنية النظام. تمثل أحد الأسس النظرية التي يعتمد عليها تحليل التحولات في توزيع القوة الدولية.

**3- ناي، جوزيف س. (2011). مستقبل القوة. نيويورك: دار بابلك أفيرز للنشر :** ركز ناي على تحول مفهوم القوة في العلاقات الدولية، موضحًا أن الدول لم تعد تعتمد فقط على القوة العسكرية، وإنما أصبحت القدرة على التأثير الثقافي والتكنولوجي والاقتصادي عنصرًا أساسيًا في النفوذ الدولي. تدعم هذه الدراسة تحليل البحث الحالي لدور التكنولوجيا والقوة الناعمة في إعادة تشكيل النظام الدولي.

**4- ميرشايمر، جون ج. (2014). مأساة سياسة القوى العظمى نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية: دار دبليو دبليو نورتون وشركاه.** ركز على استمرار منطق المنافسة بين القوى الكبرى، مؤكدًا أن الدول تسعى إلى تعظيم قوتها بسبب طبيعة النظام الدولي الفوضوية. وتفيد هذه الدراسة في تفسير استمرار الصراع بين القوى الكبرى، وخاصة في حالة التنافس الأمريكي الصيني.

**التعقيب على الدراسات السابقة والفجوة البحثية** من خلال مراجعة الدراسات السابقة يتضح ما يلي:

أ.ركّـــزت غالبية الدّراسات على جانب محدد من التحولات الدولية؛ مثل صعود الصين، أو تراجع الولايات المتحدة، أو مستقبل المؤسسات الدولية.

ب ـ غلب على بعض الدراسات العربية الطابع الوصفي، بينما يحتاج موضوع إعادة تشكيل النظام الدولي إلى مزيد من التحليل المركب الذي يجمع بين السياسة والاقتصاد والتكنولوجيا والجغرافيا السياسية.

ج ـ تركز بعض الأدبيات الأجنبية على تفسير النظام الدولي من منظور نظري واحد، سواء الواقعية أو الليبرالية، بينما تتطلب التحولات الحالية مقاربة متعددة الأبعاد.

وعليه تتميز الدراسة الحالية بمحاولة تقديم رؤية شاملة لإعادة تشكيل النظام الدولي من خلال:

أ.تحليل المكونات الأساسية للنظام الدولي ودراسة التحولات الجيوسياسية الراهنة.

ب ـ دمج المتغيرات الاقتصادية والتكنولوجية واستشراف السيناريوهات المستقبلية.

## المبحث الأول ــ الإطار النظري والتحولات للنظام الدولي:

### المطلب الأول مفهوم النظام الدولي ومكوناته الأساسية:

يمثل مفهوم النظام الدولي أحد المفاهيم المركزية في حقل العلاقات الدولية، إذ يستخدم لتفسير طبيعة العلاقات بين الوحدات السياسية، وأنماط توزيع القوة، والقواعد والمؤسسات التي تنظم التفاعلات العالمية. ولم يكن النظام الدولي عبر التاريخ بناءً ثابتًا، بل شهد تحولات متتابعة ارتبطت بتغير موازين القوى وظهور قوى جديدة وانهيار أخرى، الأمر الذي جعل دراسة مفهوم النظام الدولي مدخلًا أساسيًا لفهم التحولات الجارية في البيئة الدولية المعاصرة ويشير مفهوم النظام الدولي إلى وجود نمط من العلاقات المنظمة بين الدول والفاعلين الدوليين، يقوم على مجموعة من القواعد والمؤسسات والتوازنات التي تحدد طبيعة السلوك الدولي. ويختلف شكل هذا النظام باختلاف توزيع القوة داخله؛ فقد يكون ثنائي القطبية عندما تتمركز القوة حول قطبين رئيسيين، أو أحادي القطبية عندما تهيمن قوة واحدة نسبيًا، أو متعدد الأقطاب عندما تتوزع القدرات بين عدد من القوى الكبرى[21]

وقد أدّى انتهاء الحرب الباردة إلى حدوث تحول كبير في طبيعة النظام الدولي، إذ انتقل العالم من نظام ثنائي القطبية إلى مرحلة اتسمت بتفوق أمريكي واضح، غير أن هذا التفوق بدأ يواجه تحديات متزايدة نتيجة صعود قوى جديدة وتغير طبيعة القوة العالمية. [22]

كما أن التحـــوّلات المعاصرة لم تعد ترتبط فقط بالقوة العسكرية؛ بل أصبحت تشمل القوة الاقتصادية والتكنولوجية والمعرفية، مما جعل مفهوم النظام الدولي أكثر تعقيدًا من السابق، وأصبح تحليل بنيته يتطلب دراسة مختلف مكوناته السياسية والاقتصادية والتكنولوجية والمؤسسية. [23]

### الفرع الأول ـ مفهوم النظام الدولي في الفكر السياسي والعلاقات الدولية:

#### تعريف النظام الدّولـــــــي وخصائصه:

اختلفت تعريفات النظام الدولي باختلاف المدارس النظرية في العلاقات الدولية، إذ ركزت المدرسة الواقعية على عنصر القوة والصراع، بينما ركّـــزت المدرسة الليبرالية على المؤسسات والقواعد، في حين اهتم الاتجاه البنائي بدور الأفكار والهويات في تشكيل السلوك الدولي فمن منظور واقعي، يُنظر إلى النظام الدولي باعتباره نظامًا فوضويًا لا توجد فيه سلطة مركزية عليا قادرة على فرض قواعد ملزمة على جميع الدول، الأمر الذي يجعل الدول تعتمد على قدراتها الذاتية لتحقيق الأمن وحماية

المصالح ويؤكد كينيث والتز في كتابه "نظرية السياسة الدولية" أن بنية النظام الدولي تتحدد من خلال عنصرين رئيسيين:

ـ مبدأ تنظيم الوحدات الدولية

ـ طبيعة توزيع القدرات بينها.

ويرى أن التغير في توزيع القدرات يؤدي إلى تغير طبيعة النظام ذاته. (24)

أما الاتجاه الليبرالي فيركز على أن النظام الدولي لا يقوم فقط على القوة، بل يتشكل أيضًا من خلال المؤسسات الدولية والقواعد القانونية وشبكات التعاون الاقتصادي التي تساعد على إدارة العلاقات بين الدول وتقليل احتمالات الصراع. (25)

وفي الأدبيات العربية، يرى إسماعيل صبري مقلد أن النظام الدولي يمثل إطارًا عامًا تنتظم داخله علاقات القوى الكبرى، وأن طبيعة هذا النظام تتأثر بدرجة كبيرة بتوزيع القوة وبقدرة القوى المؤثرة على فرض قواعد التفاعل الدولي أو المشاركة في صياغتها. (26)

ومن خلال هذه الاتجاهات يمكن تعريف النظام الدولي إجرائيًا في هذا البحث بأنه: مجموعة القواعد والمؤسسات وأنماط توزيع القوة والعلاقات التفاعلية التي تنظم سلوك الدول والفاعلين الدوليين خلال مرحلة تاريخية محددة، والتي تحدد طبيعة التوازنات والصراعات والتعاون داخل البيئة الدولية".

**خصائص النظام الدولي** يتميز النظام الدولي بمجموعة من الخصائص الأساسية:

1- **الطبيعة الفوضوية** يقصد بها غياب سلطة عالمية عليا تمتلك القدرة على فرض إرادتها على جميع الدول، وهو ما يجعل العلاقات الدولية قائمة على المنافسة والسعي إلى تحقيق المصالح

2- **ارتباطه بتوزيع القوة** لا يمكن فهم طبيعة أي نظام دولي دون تحليل توزيع القوة بين وحداته، فانتقال القوة أو تغير مراكزها يؤدي غالبًا إلى تغير شكل النظام.

3- **قابلية النظام للتغير** لا تتمتع الأنظمة الدولية بالثبات، بل تمر بمراحل من الاستقرار والتحول نتيجة الحروب الكبرى، والأزمات الاقتصادية، وصعود القوى الجديدة.

4- **التداخل بين عناصر القوة** أصبحت القوة في النظام الدولي المعاصر مفهومًا مركبًا يجمع بين: القوة العسكرية والقوة الاقتصادية والقوة التكنولوجية والقوة الدبلوماسية والثقافية وهذا ما جعل الدول التي تمتلك تفوقًا تكنولوجيًا واقتصاديًا قادرة على التأثير حتى دون امتلاك أكبر قوة عسكرية تقليدية. (27)

يتضح أن مفهوم النظام الدولي لا يقتصر على وجود مجموعة من الدول، وإنما يمثل بناءً مركبًا يجمع بين القوة والقواعد والمؤسسات وأنماط التفاعل. كما أن اختلاف المدارس النظرية في تفسيره يعكس تعدد أبعاده؛ فالواقعية تركز على القوة، والليبرالية على المؤسسات، والبنائية على الأفكار والمعايير. وبناءً على ذلك، فإن دراسة إعادة تشكيل النظام الدولي تتطلب فهم مكوناته الأساسية، لأن أي تحول في أحد هذه المكونات قد يؤدي إلى تغيرات أوسع في طبيعة النظام العالمي.

**مكونات النظام الدولي وأبعاد القوة فيه:**

لا يمكن فهم طبيعة النظام الدولي أو اتجاهات تحوله دون تحليل مكوناته الأساسية، إذ إن النظام الدولي يمثل بناءً مركبًا تتفاعل داخله مجموعة من العناصر السياسية والاقتصادية والعسكرية والمؤسسية والتكنولوجية. وتؤثر طبيعة العلاقة بين هذه العناصر في شكل النظام واستقراره وقدرته على الاستمرار أو التحول.

وقد تطور مفهوم مكونات النظام الدولي من التركيز التقليدي على الدولة والقوة العسكرية إلى رؤية أكثر شمولًا ترى أن التأثير الدولي أصبح نتاجًا لتفاعل مجموعة من مصادر القوة المتعددة. فالدولة المعاصرة لا تقاس مكانتها الدولية فقط بحجم قواتها المسلحة، وإنما بقدرتها الاقتصادية، ومكانتها التكنولوجية، وشبكات تحالفاتها، وقدرتها على إنتاج المعرفة والتأثير في القواعد الدولية[28]

1. **الدول والقوى الكبرى** تظل الدولة الوحدة الأساسية في النظام الدولي، رغم ظهور فاعلين جدد غير دوليين. وتمثل القوى الكبرى العنصر الأكثر تأثيرًا في تحديد طبيعة النظام الدولي، لأنها تمتلك قدرات تمكنها من التأثير في القواعد الدولية، وتحديد أولويات الأجندة العالمية ويُقصد بالقوة الكبرى الدولة التي تمتلك مزيجًا من القدرات العسكرية والاقتصادية والسياسية والتكنولوجية، إضافة إلى القدرة على استخدام هذه القدرات خارج حدودها لتحقيق أهداف استراتيجية. ولذلك فإن مفهوم القوة الكبرى لا يرتبط بحجم الموارد فقط، وإنما بقدرة الدولة على تحويل الموارد إلى نفوذ سياسي [29]

وقد ارتبطت مراحل تطور النظام الدولي تاريخيًا بتغير مراكز القوة؛ فبعد الحرب العالمية الثانية ظهر نظام ثنائي القطبية تمحور حول الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي، ثم أعقب انهيار الاتحاد السوفيتي مرحلة اتسمت بتفوق أمريكي واسع، قبل أن تبدأ مؤشرات صعود قوى منافسة في القرن الحادي والعشرين ويشير هنري كيسنجر إلى أن توازن النظام الدولي لا يقوم فقط على وجود قوة مهيمنة، وإنما على تفاعل القوى

الكبرى وفق قواعد مقبولة نسبيًا، لأن غياب التوافق بين القوى الأساسية يؤدي إلى فترات من الاضطراب وإعادة بناء النظام[30]

2. **المؤسسات الدولية والقواعد المنظمة للنظام:**

تمثل المؤسسات الدولية أحد المكونات الأساسية للنظام الدولي، إذ تعمل على تنظيم التفاعلات بين الدول، وتوفير أطر للتعاون، وتقليل حالة عدم اليقين في العلاقات الدولية وتشمل هذه المؤسسات المنظمات السياسية مثل منظمة الأمم المتحدة، والمنظمات الاقتصادية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية، إضافة إلى مجموعة واسعة من الاتفاقيات والقواعد التي تنظم مجالات التجارة والأمن والبيئة وحقوق الإنسان وترى المدرسة الليبرالية أن المؤسسات الدولية لا تلغي حالة الفوضى في النظام الدولي، لكنها تساعد على إدارة المنافسة بين الدول من خلال توفير قواعد مشتركة وآليات للتعاون[31]

غير أن التحولات الجيوسياسية الراهنة أظهرت وجود أزمة في فعالية بعض المؤسسات الدولية، خاصة بسبب استمرار هيكلها التنظيمي في عكس موازين القوى التي كانت قائمة بعد الحرب العالمية الثانية، الأمر الذي دفع العديد من الباحثين إلى المطالبة بإعادة إصلاح نظام الحوكمة العالمية بما يتناسب مع توزيع القوة الحالي[32]

3. **القوة العسكرية والأمنية** رغم التحولات التي طرأت على مفهوم القوة، فإن القدرة العسكرية ما تزال عنصرًا رئيسيًا في تحديد مكانة الدول وتأثيرها الدولي. فامتلاك القوة العسكرية يمنح الدولة قدرة على الردع وحماية مصالحها والتأثير في البيئة الإقليمية والدولية وقد حافظت الأسلحة الاستراتيجية، وخاصة الأسلحة النووية، على دور مركزي في حسابات القوى الكبرى، إذ ما تزال تمثل أحد أهم عناصر الردع ومنع الصراعات الكبرى بين الدول ذات القدرات العسكرية المتقدمة إلا أن طبيعة القوة العسكرية نفسها شهدت تحولًا نتيجة التطور التكنولوجي، حيث أصبحت الحروب الحديثة تعتمد على القدرات السيبرانية، والطائرات غير المأهولة، والذكاء الاصطناعي، وأنظمة الاستشعار المتقدمة، إلى جانب القوة التقليدية[33]

4. **القوة الاقتصادية** أصبحت القوة الاقتصادية أحد المحددات الأساسية للمكانة الدولية، إذ تمنح الدولة القدرة على التأثير من خلال الأسواق، والاستثمارات، والتحكم في الموارد، والقدرة على بناء علاقات اعتماد متبادل وقد أدى صعود الاقتصاد الصيني خلال العقود الأخيرة إلى تغيير واضح في توزيع القوة الاقتصادية العالمية، حيث تحولت الصين إلى أحد أهم مراكز الإنتاج والتجارة والاستثمار عالميًا، وهو ما جعلها

منافسًا استراتيجيًا للولايات المتحدة ويرى بعض الباحثين أن المنافسة الدولية في القرن الحادي والعشرين ستكون مرتبطة بدرجة كبيرة بالقدرة على التحكم في التكنولوجيا وسلاسل الإمداد والموارد الحيوية، وليس فقط بالقدرات العسكرية.[34]

5. **القوة التكنولوجية والمعرفية** أدى التطور التكنولوجي إلى إعادة تعريف مصادر القوة الدولية، إذ أصبحت الدول التي تمتلك قدرات متقدمة في مجالات الذكاء الاصطناعي، وأشباه الموصلات، والفضاء، والأمن السيبراني، تمتلك أدوات تأثير استراتيجية جديدة وقد انتقل التنافس الدولي من السيطرة على الأراضي فقط إلى التنافس على البيانات والمعرفة والبنية التحتية الرقمية، فأصبحت التكنولوجيا عنصرًا حاسمًا في تحديد الاستقلال الاستراتيجي للدول وتشير الدراسات الحديثة إلى أن الفجوة التكنولوجية قد تصبح أحد أهم محددات التفاوت بين القوى الدولية خلال العقود المقبلة، خاصة مع توسع استخدام الذكاء الاصطناعي في المجالات العسكرية والاقتصادية والسياسية[35]

6. **الفاعلون من غير الدول** رغم استمرار مركزية الدولة في النظام الدولي، فإن العقود الأخيرة شهدت تزايد تأثير فاعلين غير دوليين، مثل الشركات متعددة الجنسيات، والمنظمات غير الحكومية، والمؤسسات المالية العالمية، وشركات التكنولوجيا الكبرى وقد أصبحت بعض الشركات التكنولوجية تمتلك قدرات اقتصادية وتأثيرًا يتجاوز حدود بعض الدول الصغيرة، خاصة في مجالات المعلومات والاتصالات والمنصات الرقمية. وهذا التطور أدى إلى جعل النظام الدولي أكثر تعقيدًا، إذ لم تعد عملية توزيع القوة مقتصرة على العلاقات بين الدول فقط، بل أصبحت تشمل شبكات متعددة من الفاعلين[36]

يتضح أن النظام الدّولـــي يتكون من مجموعة متشابكة من العناصر، يأتي في مقدمتها الدول والقوى الكبرى، والمؤسسات الدولية، والقوة العسكرية والاقتصادية والتكنولوجية، إضافة إلى الفاعلين غير الدوليين. وقد أدى تطور هذه المكونات إلى جعل النظام الدولي المعاصر أكثر تعقيدًا وأقل قابلية للتفسير من خلال عنصر القوة العسكرية وحده كما أن إعادة تشكيل النظام الدولي لا ترتبط بتغير أحد المكونات فقط، وإنما تحدث نتيجة تفاعل شامل بين مختلف هذه العناصر، وهو ما يفسر طبيعة المرحلة التي يعيشها النظام العالمي حاليًا.

**الفرع الثانـــي ــ مراحل تطور النظام الدولي تاريخيًا:**

لم يتشكل النظام الدولي المعاصر بصورة مفاجئة، وإنما جاء نتيجة مسار تاريخي طويل مرت خلاله العلاقات الدولية بمراحل متعددة، ارتبطت كل مرحلة منها بتغيرات

كبرى في توزيع القوة، وطبيعة الفاعلين الدوليين، والقواعد المنظمة للعلاقات بين الوحدات السياسية. وتكشف دراسة التطور التاريخي للنظام الدولي أن التحولات الكبرى غالبًا ما ارتبطت بالحروب الكبرى أو التحولات الاقتصادية والتكنولوجية التي أعادت صياغة موازين القوة العالمية. ولذلك فإن فهم النظام الدولي الراهن يتطلب العودة إلى المراحل التاريخية التي أسهمت في تشكيل بنيته الحالية (37)

**1. نظام وستفاليا وتطور توازن القوى الأوروبي:**

تُعد معاهدة وستفاليا عام 1648 نقطة تحول أساسية في تاريخ العلاقات الدولية الحديثة، إذ ارتبطت بظهور مفهوم الدولة ذات السيادة، وإنهاء نمط السلطة العابرة للحدود الذي كان سائدًا في أوروبا قبل ذلك. وقد أسست المعاهدة لمبدأ سيادة الدولة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، وهي مبادئ أصبحت لاحقًا من أهم قواعد النظام الدولي الحديث. ومع أن بعض الباحثين يحذرون من اعتبار وستفاليا "لحظة تأسيس كاملة" للنظام الدولي الحديث، فإنها مثلت مرحلة مهمة في تطور فكرة الدولة القومية وتنظيم العلاقات بين الوحدات السياسية المستقلة.(38)

وقد ارتبط النظام الأوروبي بعد وستفاليا بمفهوم توازن القوى، حيث لم تكن هناك قوة أوروبية واحدة قادرة على فرض هيمنتها المطلقة، الأمر الذي دفع الدول إلى بناء تحالفات لمنع ظهور قوة مهيمنة تهدد استقلال الآخرين وكان الهدف الأساسي من توازن القوى هو الحفاظ على استقرار نسبي داخل النظام الأوروبي، من خلال منع اختلال توزيع القوة. إلا أن هذا النظام لم يمنع اندلاع الصراعات الكبرى، حيث شهدت أوروبا حروبًا متكررة نتيجة التنافس بين القوى الكبرى. (39)

وفي القرن التاسع عشر، تطور نظام توازن القوى بعد هزيمة نابليون بونابرت، حيث حاول مؤتمر فيينا عام 1815 إعادة تنظيم أوروبا وفق مبدأ المحافظة على التوازن ومنع ظهور قوة مهيمنة جديدة. وقد اتسم نظام ما بعد مؤتمر فيينا بوجود مجموعة من القوى الكبرى مثل بريطانيا وفرنسا وروسيا والنمسا وبروسيا، التي لعبت دورًا أساسيًا في إدارة التوازن الأوروبي. إلا أن هذا النظام بدأ يتعرض للضغط مع صعود القومية الأوروبية، والتنافس الاستعماري، وسباق التسلح، وصولًا إلى اندلاع الحرب العالمية الأولى عام 1914(40)

**2. النظام الدولي بعد الحرب العالمية الثانية والحرب الباردة وما بعدها:**

أدّت الحربان العالميتان الأولى والثانية إلى انهيار النظام الأوروبي التقليدي، وظهور نظام دولي جديد اتسم بانتقال مركز القوة العالمي من أوروبا إلى الولايات المتحدة

والاتحاد السوفيتي وبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية عام 1945، تأسست مؤسسات دولية جديدة بهدف منع تكرار الحروب الكبرى، وكان من أبرزها منظمة الأمم المتحدة، وصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، إضافة إلى نظام اقتصادي دولي جديد قائم على مؤسسات التعاون الاقتصادي إلا أن مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية سرعان ما تحولت إلى نظام ثنائي القطبية نتيجة التنافس بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي، حيث انقسم العالم إلى كتلتين رئيسيتين: كتلة غربية بقيادة الولايات المتحدة، وكتلة شرقية بقيادة الاتحاد السوفيتي. (41)

وقد اتسم نظام الثنائية القطبية بصراع أيديولوجي واستراتيجي واسع، لكنه في الوقت نفسه تميز بوجود نوع من الاستقرار النسبي بسبب توازن الردع النووي بين القوتين العظميين ويشير العديد من الباحثين إلى أن الحرب الباردة لم تكن مجرد صراع عسكري، وإنما كانت منافسة شاملة حول نموذجين سياسيين واقتصاديين، امتدت إلى مناطق مختلفة من العالم عبر التحالفات والصراعات بالوكالة. (42)

أ. **مرحلة الأحادية القطبية بعد انهيار الاتحاد السوفيتي** أدى انهيار الاتحاد السوفيتي عام 1991 إلى نهاية نظام الثنائية القطبية، وظهور مرحلة جديدة اتسمت بتفوق أمريكي واسع. فقد امتلكت الولايات المتحدة تفوقًا عسكريًا واقتصاديًا وتكنولوجيًا جعل بعض الباحثين يصفون هذه المرحلة بأنها "لحظة أحادية قطبية." وقد اعتقد بعض المنظرين أن العالم يتجه نحو نظام دولي تقوده الولايات المتحدة، وأن انتشار النموذج الليبرالي الديمقراطي واقتصاد السوق سيؤدي إلى قدر أكبر من الاستقرار الدولي. غير أن هذه المرحلة واجهت تحديات متعددة، من بينها صعود قوى اقتصادية جديدة، وتزايد الانتقادات الموجهة إلى هيكل النظام الدولي، وظهور تهديدات غير تقليدية مثل الإرهاب الدولي والأزمات الاقتصادية والتغيرات المناخية. (43)

ب. **مرحلة التحول نحو نظام دولي أكثر تعقيدًا** منذ بداية القرن الحادي والعشرين بدأت تظهر مؤشرات على تغير طبيعة النظام الدولي، خاصة مع صعود الصين اقتصاديًا وتكنولوجيًا، واستعادة روسيا دورها الاستراتيجي، وتزايد أدوار القوى الإقليمية. وقد أدى هذا التحول إلى ظهور نقاش واسع حول طبيعة النظام القادم؛ فهناك اتجاه يرى أن العالم يتجه نحو تعددية قطبية، بينما يرى اتجاه آخر أن النظام الدولي سيبقى قائمًا على تفوق أمريكي نسبي مع وجود منافسين أقوياء. ويؤكد كيسنجر أن التحولات الكبرى في النظام الدولي لا تحدث فقط نتيجة تغير القوة، بل نتيجة اختلاف تصورات القوى الكبرى حول طبيعة النظام والقواعد التي يجب أن تحكمه(44)

كما أن التطور التكنولوجي والاقتصادي أدى إلى ظهور أبعاد جديدة للقوة الدولية، فلم تعد السيطرة على الموارد العسكرية وحدها كافية لضمان النفوذ، بل أصبحت السيطرة على التكنولوجيا والمعرفة والاقتصاد الرقمي من أهم محددات القوة في القرن الحادي والعشرين(45)

يتضح من التطور التاريخي للنظام الدولي أن التحولات الكبرى ارتبطت دائمًا بتغير موازين القوة وظهور قواعد جديدة لتنظيم العلاقات الدولية. فقد انتقل النظام من توازن القوى الأوروبي إلى الثنائية القطبية، ثم إلى الأحادية القطبية بعد الحرب الباردة، قبل أن يدخل في مرحلة انتقالية تتسم بتعدد مراكز القوة وتزايد عدم اليقين.

وتشير هذه المسيرة التاريخية إلى أن النظام الدولي ليس بناءً ثابتًا، وإنما عملية مستمرة من التكيف وإعادة التشكيل، وهو ما يجعل دراسة التحولات الراهنة ضرورية لفهم طبيعة النظام العالمي القادم.

**المطلب الثاني العوامل المؤثرة في إعادة تشكيل النظام الدولي:**

لا يمكن فهم التحولات التي يشهدها النظام الدولي المعاصر من خلال عامل واحد، إذ إن عملية إعادة تشكيل النظام العالمي هي نتيجة تفاعل مجموعة من المتغيرات السياسية والاقتصادية والعسكرية والتكنولوجية. فالنظام الدولي لا يتغير فقط عندما تظهر قوة جديدة أو تتراجع قوة قائمة، وإنما عندما تتغير طبيعة توزيع القدرات، وتتبدل مصادر القوة، وتظهر قواعد جديدة للتنافس والتعاون بين الفاعلين الدوليين وقد أصبحت المرحلة الراهنة تتميز بانتقال تدريجي من نظام اتسم بهيمنة أمريكية نسبية بعد نهاية الحرب الباردة إلى بيئة دولية أكثر تعقيدًا، تتعدد فيها مراكز القوة والتأثير. ويعود ذلك إلى صعود الصين، وعودة روسيا إلى لعب أدوار استراتيجية، وتزايد أهمية القوى الإقليمية، إضافة إلى التحولات الاقتصادية والتكنولوجية التي أعادت تعريف مفهوم القوة الدولية. (46)

**1. التحولات في موازين القوى العالمية:**

**أ.صعود الصين وتحول توزيع القوة الدولية** يمثل صعود الصين أحد أهم التحولات البنيوية التي أثرت في طبيعة النظام الدولي خلال القرن الحادي والعشرين. فلم تعد الصين مجرد قوة اقتصادية صاعدة، وإنما أصبحت فاعلًا دوليًا يمتلك عناصر متعددة من القوة تشمل الاقتصاد، والتكنولوجيا، والقدرات العسكرية، والشبكات الدبلوماسية، والمبادرات الدولية. وقد بدأ التحول الصيني بصورة واضحة منذ تطبيق سياسة الإصلاح والانفتاح عام 1978، حيث انتقلت الصين تدريجيًا من اقتصاد مغلق إلى أحد

أكبر الاقتصادات العالمية، مستفيدة من التصنيع والتجارة الدولية والاستثمار الأجنبي. وقد انعكس هذا النمو الاقتصادي على قدرتها السياسية والاستراتيجية، فأصبحت أكثر قدرة على التأثير في المؤسسات الدولية وصياغة المبادرات العالمية. (47)

ويشير عدد من الباحثين إلى أن أهمية الصعود الصيني لا تكمن فقط في حجم الاقتصاد الصيني، وإنما في محاولة بكين تحويل قوتها الاقتصادية إلى نفوذ سياسي واستراتيجي عبر بناء مؤسسات وشبكات تعاون بديلة أو مكملة للنظام القائم، مثل مبادرة الحزام والطريق، وتعزيز علاقاتها مع الدول النامية. (48)

ب. **الأبعاد الاقتصادية للصعود الصيني** يعد الاقتصاد الصيني أحد أهم مصادر القوة التي مكنت بكين من تعزيز مكانتها الدولية. فقد تحولت الصين إلى مركز رئيسي في الاقتصاد العالمي، وأصبحت لاعبًا أساسيًا في التجارة الدولية وسلاسل الإنتاج العالمية. وقد أدى هذا الدور الاقتصادي إلى منح الصين أدوات نفوذ جديدة، إذ أصبحت قادرة على استخدام التجارة والاستثمار والتمويل كوسائل لتعزيز علاقاتها الدولية وتحقيق أهداف استراتيجية.

ولا يعني ذلك أن الصين تجاوزت الولايات المتحدة بصورة كاملة، إذ لا تزال تواجه تحديات مرتبطة بالابتكار التكنولوجي، والاعتماد على بعض الأسواق الخارجية، والمشكلات الديموغرافية الداخلية، إلا أن صعودها يمثل أحد أهم التحديات التي واجهت التفوق الأمريكي منذ نهاية الحرب الباردة. (49)

ج. **البعد التكنولوجي والاستراتيجي للصعود الصيني** أصبح التنافس التكنولوجي أحد أهم مظاهر الصراع بين الولايات المتحدة والصين، خاصة في مجالات الذكاء الاصطناعي، وأشباه الموصلات، وشبكات الاتصالات، والتقنيات العسكرية المتقدمة فلم تعد التكنولوجيا مجرد أداة اقتصادية، بل أصبحت عنصرًا مرتبطًا بالأمن القومي والقدرة على تحقيق التفوق الاستراتيجي. ولذلك تحولت المنافسة بين واشنطن وبكين من مجرد تنافس تجاري إلى صراع حول مستقبل القيادة التكنولوجية العالمية. ويرى جوزيف ناي أن طبيعة القوة في القرن الحادي والعشرين أصبحت تعتمد على القدرة على الجمع بين القوة الصلبة والقوة الناعمة والقوة التكنولوجية، وهو ما يجعل الدول القادرة على إنتاج المعرفة أكثر قدرة على التأثير الدولي (50)

د. **التحدي الصيني للنظام الدولي القائم** يثير صعود الصين تساؤلات حول ما إذا كانت تسعى إلى تغيير النظام الدولي أم إلى تعديل قواعده بما يتناسب مع مصالحها ويرى اتجاه من الباحثين أن الصين لا تستهدف بالضرورة هدم النظام الدولي القائم،

لأنها استفادت بدرجة كبيرة من مؤسساته الاقتصادية والتجارية، لكنها تسعى إلى زيادة وزنها داخل هذه المؤسسات وإعادة توزيع النفوذ بما يعكس قوتها المتنامية. في المقابل، يرى اتجاه آخر أن بعض السياسات الصينية تمثل محاولة لبناء ترتيبات دولية موازية تقلل من الاعتماد على المؤسسات التي تقودها الولايات المتحدة. (51)

ومن هنا فإن صعود الصين يمثل أحد أهم عوامل إعادة تشكيل النظام الدولي، ليس فقط بسبب قوتها الذاتية، وإنما بسبب تأثيرها في سلوك القوى الأخرى، وخاصة الولايات المتحدة التي أعادت توجيه جزء كبير من استراتيجيتها نحو منطقة المحيطين الهندي والهادئ.

يُظهر تحليل الصعود الصيني أن التحول في النظام الدولي لا يرتبط فقط بظهور قوة اقتصادية جديدة، وإنما بقدرة هذه القوة على تحويل مواردها إلى نفوذ سياسي وتكنولوجي واستراتيجي. وقد أصبحت الصين تمثل أحد أهم المتغيرات التي تدفع نحو إعادة تشكيل النظام الدولي، سواء اتجه العالم نحو تعددية قطبية أو نحو منافسة طويلة الأمد بين القوى الكبرى.

**2. التحولات في موازين القوى العالمية:**

أ. **عودة روسيا والتنافس على النفوذ العالمي:** تمثل عودة روسيا إلى موقع الفاعل الدولي المؤثر أحد أبرز التحولات التي أعادت تشكيل البيئة الاستراتيجية العالمية بعد نهاية الحرب الباردة. فقد أدى انهيار الاتحاد السوفيتي عام 1991 إلى تراجع كبير في المكانة الدولية الروسية، سواء على المستوى الاقتصادي أو العسكري أو السياسي، إلا أن موسكو عملت منذ بداية القرن الحادي والعشرين على استعادة دورها كقوة كبرى قادرة على التأثير في القضايا الإقليمية والدولية ولا ترتبط العودة الروسية فقط بإعادة بناء القدرات العسكرية، وإنما ترتبط أيضًا بإعادة تعريف موسكو لمصالحها الأمنية والاستراتيجية، خاصة فيما يتعلق بمحيطها الجغرافي القريب، ومكانتها في النظام الأمني الأوروبي، ودورها في مناطق الشرق الأوسط وآسيا الوسطى (52)

ب. **إعادة بناء القوة الروسية** اعتمدت روسيا بعد مرحلة الضعف التي أعقبت انهيار الاتحاد السوفيتي على مجموعة من الأدوات لاستعادة مكانتها الدولية، كان أبرزها إعادة بناء المؤسسة العسكرية، واستثمار عائدات الطاقة، وتطوير سياسة خارجية أكثر نشاطًا وقد شكلت الطاقة أحد أهم مصادر النفوذ الروسي، إذ تمتلك روسيا احتياطات ضخمة من النفط والغاز الطبيعي، مما منحها قدرة على التأثير في علاقاتها مع أوروبا وآسيا. كما استخدمت موسكو علاقاتها في مجال الطاقة كأداة جيوسياسية

لتعزيز نفوذها الإقليمي والدولي. ويشير ألكسندر دوغين إلى أن التصور الجيوسياسي الروسي بعد الحرب الباردة ارتبط بفكرة ضرورة استعادة العمق الاستراتيجي ومكانة روسيا كقوة كبرى، رغم اختلاف الباحثين حول مدى تأثير هذه الرؤية في صناعة القرار الروسي الفعلي(53)

ج. **السياسة الروسية تجاه النظام الدولي** ترى روسيا أن النظام الدولي الذي تشكل بعد نهاية الحرب الباردة اتسم بدرجة عالية من الهيمنة الأمريكية، وأن أحد أهداف سياستها الخارجية هو الدفع نحو نظام دولي أكثر توازنًا يسمح بتعدد مراكز القوة وقد انعكس هذا التوجه في الخطاب الروسي الرسمي الذي يؤكد على مبادئ التعددية القطبية ورفض ما تعتبره موسكو محاولات لفرض نموذج سياسي واحد على النظام الدولي.

ويرى عدد من الباحثين أن روسيا لا تمتلك المقومات الاقتصادية الشاملة التي تمكنها من منافسة الولايات المتحدة والصين على جميع المستويات، لكنها تمتلك عناصر قوة محددة، خاصة في المجال العسكري والطاقة والقدرة على استخدام أدوات التأثير السياسي(54)

د. **الحرب الروسية الأوكرانية وتأثيرها في النظام الدولي** مثلت الحرب الروسية الأوكرانية التي بدأت عام 2022 نقطة تحول مهمة في تطور النظام الدولي، لأنها أعادت الاعتبار للعامل العسكري في العلاقات الدولية بعد فترة طويلة من التركيز على الاقتصاد والعولمة وقد كشفت الحرب عن عمق التنافس بين روسيا والغرب حول مستقبل النظام الأمني الأوروبي، كما أدت إلى إعادة تنشيط التحالفات العسكرية، وخاصة حلف شمال الأطلسي، وإلى تصاعد الانقسام بين القوى الغربية وروسيا كما كان للحرب تأثيرات عالمية تجاوزت الإطار الأوروبي، حيث انعكست على أسواق الطاقة والغذاء وسلاسل الإمداد، وأظهرت أن الصراعات الجيوسياسية الكبرى أصبحت ذات تأثير مباشر على الاقتصاد العالمي(55)

ه. **روسيا ومستقبل التعددية القطبية** يرتبط الدور الروسي بمستقبل النظام الدولي من خلال سؤال أساسي: هل تمثل روسيا قطبًا مستقلًا في نظام عالمي متعدد الأقطاب، أم أنها قوة كبرى ذات تأثير محدود مقارنة بالولايات المتحدة والصين؟

يشير بعض الباحثين إلى أن روسيا تمتلك عناصر "قوة تعطيل" قادرة على التأثير في النظام الدولي، خاصة من خلال القدرات النووية، والطاقة، ومقعدها الدائم في مجلس الأمن، إلا أن التحدي الأساسي يتمثل في محدودية وزنها الاقتصادي مقارنة بالقوى الكبرى الأخرى ومن ثم فإن الدور الروسي في إعادة تشكيل النظام الدولي قد لا يقوم

على بناء نظام بديل كامل، وإنما على التأثير في مسار التحولات ومنع انفراد قوة واحدة بإدارة النظام العالمي(56)

تكشف دراسة الدور الروسي أن إعادة تشكيل النظام الدولي لا تنتج فقط عن صعود قوى اقتصادية جديدة، وإنما أيضًا عن قدرة بعض القوى على تحدي النظام القائم باستخدام أدوات استراتيجية محددة. فقد استعادت روسيا جزءًا كبيرًا من حضورها الدولي، خاصة في المجال العسكري والجيوسياسي، لكنها تواجه قيودًا اقتصادية وديموغرافية تحد من قدرتها على منافسة الولايات المتحدة والصين بصورة شاملة وعليه، فإن روسيا تمثل أحد عوامل التحول في النظام الدولي، ليس باعتبارها قوة مهيمنة بديلة، وإنما باعتبارها فاعلًا رئيسيًا في منع استمرار نموذج الهيمنة الأحادية ودفع النظام نحو مزيد من التعددية والتنافس.

**المطلب الثالث ــ المتغيرات الاقتصادية والتكنولوجية في إعادة تشكيل النظام الدولي :**

لم تعد إعادة تشكيل النظام الدولي في القرن الحادي والعشرين مرتبطة فقط بتحولات القوة العسكرية أو تغير التحالفات السياسية، بل أصبحت التحولات الاقتصادية والتكنولوجية من أهم العوامل المؤثرة في تحديد مكانة الدول وقدرتها على التأثير العالمي. فقد أدى الانتقال من الاقتصاد الصناعي التقليدي إلى اقتصاد المعرفة، وظهور الثورة الرقمية، وتزايد الاعتماد على سلاسل الإنتاج العالمية، إلى إعادة تعريف مفهوم القوة الدولية وأصبح التفوق في مجالات التكنولوجيا المتقدمة، والذكاء الاصطناعي، والبيانات الضخمة، وأشباه الموصلات، والطاقة الجديدة، يمثل أحد محددات التنافس بين القوى الكبرى، الأمر الذي جعل الاقتصاد والتكنولوجيا جزءًا أساسيًا من الصراع الجيوسياسي المعاصر ويرى داني رودريك أن العولمة الاقتصادية لم تؤدِّ إلى اختفاء دور الدولة، بل أعادت تشكيل أدواتها، حيث أصبحت الدول تتنافس ليس فقط على الموارد والأسواق، وإنما على موقعها داخل شبكات الإنتاج والتكنولوجيا العالمية(57).

1. **التحولات في الاقتصاد العالمي وأثرها في توزيع القوة الدولية** شهد الاقتصاد: العالمي خلال العقود الأخيرة تحولات عميقة غيرت من طبيعة توزيع القوة بين الدول. فقد انتقل مركز الثقل الاقتصادي تدريجيًا من الاقتصادات الغربية التقليدية نحو الاقتصادات الآسيوية الصاعدة، خاصة الصين والهند ودول جنوب شرق آسيا ويعد صعود الصين الاقتصادي أبرز مظاهر هذا التحول، إذ انتقلت من دولة نامية ذات اقتصاد محدود التأثير إلى أحد أكبر الاقتصادات العالمية، وأصبحت لاعبًا رئيسيًا في التجارة والاستثمار والتمويل الدولي وقد أدى هذا التحول إلى ظهور مفهوم "انتقال القوة

الاقتصادية"، الذي يشير إلى انتقال جزء من النشاط الاقتصادي العالمي من مراكز القوة التقليدية في أوروبا وأمريكا الشمالية إلى مناطق جديدة في آسيا(58)

**1. تراجع الهيمنة الاقتصادية الغربية وصعود مراكز اقتصادية جديدة:**

بعد الحرب العالمية الثانية، تأسس النظام الاقتصادي الدولي حول مؤسسات قادتها الدول الغربية، مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وكانت الولايات المتحدة تمتلك الدور الأكثر تأثيرًا في صياغة قواعد الاقتصاد العالمي إلا أن العقود الأخيرة شهدت تغيرات مهمة، منها:

- انخفاض الوزن النسبي للاقتصادات الغربية في الناتج العالمي مقارنة بصعود الاقتصادات الآسيوية.
- زيادة أهمية الأسواق الناشئة.
- تنامي دور مجموعة دول العشرين باعتبارها إطارًا اقتصاديًا أكثر تمثيلًا من المؤسسات التقليدية.

ويشير جوزيف ستيغليتز إلى أن النظام الاقتصادي العالمي واجه انتقادات بسبب عدم التوازن في توزيع فوائد العولمة، الأمر الذي أدى إلى تصاعد المطالب بإعادة إصلاح مؤسسات الحوكمة الاقتصادية الدولية(59)

**2. سلاسل الإمداد العالمية كساحة للتنافس الجيوسياسي:**

أظهرت الأزمات العالمية، وخاصة جائحة كوفيد-19، أن الاقتصاد العالمي أصبح يعتمد بدرجة كبيرة على شبكات إنتاج مترابطة، وأن السيطرة على بعض القطاعات الاستراتيجية يمكن أن تتحول إلى مصدر قوة سياسية فقد كشفت اضطرابات سلاسل الإمداد عن أهمية قطاعات مثل: أشباه الموصلات والطاقة والمواد الخام النادرة والصناعات الدوائية.

وأصبحت الدول الكبرى تسعى إلى تقليل اعتمادها على الخارج في القطاعات الحساسة، وهو ما أدى إلى ظهور توجهات مثل "الأمن الاقتصادي" و"إعادة توطين الصناعات الاستراتيجية."ويرى كلاوس شواب أن الثورة الصناعية الرابعة أدت إلى دمج التكنولوجيا والاقتصاد والمجتمع بصورة غير مسبوقة، مما جعل الدول الأكثر قدرة على الابتكار تمتلك ميزة استراتيجية في النظام العالمي الجديد(60)

**3. الاقتصاد السياسي للطاقة وإعادة تشكيل النفوذ الدولي:**

تظل الطاقة أحد أهم عناصر القوة الاقتصادية والجيوسياسية، إذ ترتبط بالأمن القومي للدول وبقدرتها على التأثير في الأسواق العالمية وقد أدى التحول نحو الطاقة المتجددة

إلى إعادة تشكيل المنافسة الدولية، حيث لم تعد السيطرة على النفط والغاز وحدها كافية، بل أصبحت التكنولوجيا المرتبطة بالطاقة النظيفة والبطاريات والمعادن النادرة عناصر استراتيجية جديدة.

كما أن الحرب الروسية الأوكرانية أبرزت أهمية الطاقة كسلاح جيوسياسي، وأعادت طرح قضية الاعتماد المتبادل بين الدول ومخاطر استخدام الموارد الاقتصادية لتحقيق أهداف سياسية وتشير دراسات الاقتصاد السياسي الدولي إلى أن الموارد الطبيعية لا تمنح الدولة قوة تلقائية، وإنما تعتمد قيمتها على قدرة الدولة على إدارتها وتحويلها إلى نفوذ سياسي واقتصادي(61)

يتضح أن التحـــــوّلات الاقتصادية العالمية أصبحت عاملًا رئيسيًا في إعادة توزيع القوة الدولية. فالقوة الاقتصادية لم تعد مجرد امتلاك موارد مالية أو صناعية، وإنما أصبحت مرتبطة بالقدرة على التحكم في شبكات الإنتاج، والتكنولوجيا، والطاقة، والأسواق العالمية وقد أدى ذلك إلى ظهور منافسة جديدة بين القوى الكبرى، لا تقوم فقط على النفوذ العسكري، بل على القدرة على إدارة الاقتصاد العالمي وصياغة قواعده المستقبلية.

**المطلب الثالث ـ المتغيرات الاقتصادية والتكنولوجية في إعادة تشكيل النظام الدولي:**

**الثورة التكنولوجية والذكاء الاصطناعي ومستقبل القوة الدولية:**

التكنولوجيا خلال القرن الحادي والعشرين أحد أهم محددات القوة في النظام الدولي، إذ لم تعد مكانة الدول تُقاس فقط بامتلاك القدرات العسكرية أو الموارد الاقتصادية، وإنما بقدرتها على إنتاج المعرفة والتحكم في التقنيات الاستراتيجية. وقد أدى التطور المتسارع في مجالات الذكاء الاصطناعي، والحوسبة المتقدمة، والفضاء، والأمن السيبراني إلى ظهور نمط جديد من التنافس الدولي يمكن وصفه بأنه "تنافس على السيطرة التكنولوجية."

وتشير التحولات الراهنة إلى أن التكنولوجيا أصبحت جزءًا من البنية الجيوسياسية للنظام الدولي، حيث تسعى القوى الكبرى إلى ضمان التفوق في القطاعات التي ستحدد مستقبل الاقتصاد والأمن العالميين. ويؤكد مانويل كاستلز أن المجتمع المعاصر أصبح مجتمعًا شبكيًا تعتمد فيه القوة على القدرة على إنتاج المعلومات ومعالجتها والتحكم في تدفقها، بحيث أصبحت المعرفة موردًا استراتيجيًا لا يقل أهمية عن الموارد التقليدية(62)

1. **التكنولوجيا كمصدر جديد للقوة الدولية** ارتبط مفهوم القوة في العلاقات الدولية لفترة طويلة بالقدرات العسكرية والاقتصادية، إلا أن التطورات التكنولوجية أدت إلى توسيع

هذا المفهوم، فأصبحت القدرة على الابتكار والتحكم في التقنيات المتقدمة عنصرًا أساسيًا في تحديد مكانة الدول.

وتتمثل أهمية القوة التكنولوجية في عدة مجالات: القدرة على تطوير الصناعات الاستراتيجية وامتلاك التفوق العسكري النوعي والسيطرة على البيانات والبنية الرقمية والتأثير في الاقتصاد العالمي.

وقد أصبحت الدول التي تمتلك منظومات بحث وتطوير قوية أكثر قدرة على الحفاظ على استقلالها الاستراتيجي، بينما أصبحت الدول المعتمدة تكنولوجيًا أكثر عرضة للضغوط الخارجية ويرى إريك شميدت وهنري كيسنجر أن الذكاء الاصطناعي يمثل تحولًا تاريخيًا لأنه لا يغير فقط أدوات الإنتاج والحرب، بل يؤثر في طريقة اتخاذ القرار السياسي والاستراتيجي، الأمر الذي يجعله عنصرًا مؤثرًا في مستقبل النظام الدولي(63)

2. **الذكاء الاصطناعي والتنافس بين القوى الكبرى** يمثل الذكاء الاصطناعي أحد أبرز مجالات التنافس الاستراتيجي بين الولايات المتحدة والصين، إذ تسعى كل دولة إلى تحقيق الريادة في هذه التكنولوجيا لما لها من تأثير في الاقتصاد والدفاع والأمن القومي.

**وتتمتع الولايات المتحدة بمزايا مهمة** تتمثل في: وجود شركات تكنولوجية عالمية رائدة وقوة الجامعات ومراكز البحث وتقدم صناعة البرمجيات.

**بينما تمتلك الصين مزايا تتمثل في:** ضخامة البيانات المتاحة والدعم الحكومي الواسع والقدرة التصنيعية الكبيرة.

وقد دفع هذا التنافس إلى ظهور مفهوم "السيادة التكنولوجية"، أي قدرة الدولة على التحكم في التقنيات الحيوية دون الاعتماد الكامل على منافسين خارجيين. ويشير جوزيف ناي إلى أن القوة في العصر الرقمي أصبحت مرتبطة بقدرة الدول على الجمع بين القوة الصلبة والقوة الناعمة والقوة المعلوماتية، وهو ما يجعل التكنولوجيا عنصرًا مركزيًا في التأثير الدولي(64)

**3.الأمن السيبراني وتحول طبيعة الصراع الدولي** أدى الاعتماد المتزايد على الأنظمة الرقمية إلى ظهور مجال جديد للصراع الدولي يتمثل في الفضاء السيبراني. فلم تعد الحروب تقتصر على المجال البري والبحري والجوي، بل أصبح الفضاء الرقمي ساحة أساسية للتنافس بين الدول.

**وتتمثل خطورة الهجمات السيبرانية في قدرتها** على: تعطيل البنية التحتية الحيوية والتأثير في الأنظمة المالية واستهداف المؤسسات الحكومية والتأثير في العمليات السياسية والانتخابية.

وقد دفعت هذه التطورات الدول الكبرى إلى اعتبار الأمن السيبراني جزءًا من الأمن القومي، وإنشاء وحدات عسكرية واستخباراتية متخصصة في هذا المجال ويرى جوزيف كارسون أن التحول الرقمي جعل البيانات أحد أهم الموارد الاستراتيجية، وأصبح التحكم في المعلومات جزءًا من صراع القوة العالمي(65).

**رابعًا: التكنولوجيا وتحول طبيعة الحرب** أدت الثورة التكنولوجية إلى تغير طبيعة الحروب الحديثة، حيث ظهرت أنماط جديدة من القتال تعتمد على: الطائرات دون طيار و الأنظمة الذاتية والذكاء الاصطناعي العسكري والحرب الإلكترونية والأقمار الصناعية.

ولم تعد السيطرة العسكرية مرتبطة فقط بحجم القوات، بل بامتلاك التكنولوجيا التي تمكن الدولة من تحقيق تأثير أكبر بتكلفة أقل ويشير كلاوزفيتز إلى أن طبيعة الحرب تتغير وفق الظروف التاريخية والسياسية، بينما يبقى جوهرها مرتبطًا بالصراع حول الإرادة السياسية. إلا أن التكنولوجيا الحديثة غيرت أدوات إدارة الحرب ووسائل تحقيق الأهداف الاستراتيجية(66)

**خامسًا: التكنولوجيا ومستقبل النظام الدولي** تشير الاتجاهات المستقبلية إلى أن التكنولوجيا ستصبح أحد العوامل الرئيسية التي تحدد شكل النظام الدولي القادم. فالدول التي تستطيع قيادة الثورة الرقمية ستكون أكثر قدرة على التأثير في قواعد الاقتصاد والأمن والسياسة العالمية ومع ذلك، فإن التفوق التكنولوجي وحده لا يكفي لضمان القيادة الدولية، إذ يحتاج إلى قاعدة اقتصادية قوية، ومؤسسات سياسية فعالة، وقدرة على بناء تحالفات دولية(67)

وعليه فإن مستقبل النظام الدولي سيتحدد بدرجة كبيرة بقدرة القوى الكبرى على الجمع بين: القوة الاقتصادية و التفوق التكنولوجي والقدرة العسكرية والشرعية السياسية والدبلوماسية.

أصبحت التكنولوجيا أحد المحركات الأساسية لإعادة تشكيل النظام الدولي، حيث انتقلت من كونها أداة مساعدة للقوة إلى كونها مصدرًا مستقلًا للقوة والتأثير. وقد أدى صعود الذكاء الاصطناعي والتنافس الرقمي إلى ظهور شكل جديد من التنافس بين القوى الكبرى، خاصة الولايات المتحدة والصين ومن ثم فإن النظام الدولي القادم لن تحدده

فقط الجيوش والموارد الطبيعية، بل ستحدده أيضًا القدرة على إنتاج المعرفة والسيطرة على التقنيات الاستراتيجية.

## المبحث الثانـــي ـ مستقبل النظام الدولي في ظل التحولات الجيوسياسية:

أدّت التّحــوّلات التي شهدها النظام الدولي خلال العقود الأخيرة إلى ظهور حالة من عدم اليقين بشأن شكل النظام العالمي القادم. فلم يعد من الممكن تفسير العلاقات الدولية وفق نموذج الهيمنة الأحادية الذي ساد بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، كما لم تتبلور حتى الآن ملامح نظام بديل مستقر وتتميز المرحلة الحالية بوجود تداخل بين عناصر الاستمرار وعناصر التغيير؛ فمن ناحية ما تزال الولايات المتحدة تمتلك قدرات عسكرية واقتصادية وتكنولوجية واسعة، ومن ناحية أخرى برزت قوى منافسة مثل الصين وروسيا، إلى جانب تزايد أدوار القوى الإقليمية والمنظمات غير الحكومية والشركات التكنولوجية الكبرى ولهذا فإن مستقبل النظام الدولي سيكون مرتبطًا بمدى قدرة القوى الكبرى على إدارة التنافس فيما بينها، وبطبيعة التحولات الاقتصادية والتكنولوجية، وبقدرة المؤسسات الدولية على التكيف مع توزيع القوة الجديد ويرى بريجنسكي أن التحولات الدولية الكبرى لا تنتج فقط عن صعود قوة جديدة، وإنما عن تغير الخريطة الاستراتيجية للعالم وطبيعة العلاقات بين مراكز القوة المختلفة. (68)

### المطلب الأول انعكاسات إعادة تشكيل النظام الدولي:

#### 1. تأثير التحولات الجيوسياسية على الأمن الدولي:

يعد المجال الأمني من أكثر المجالات تأثرًا بتحولات النظام الدولي، إذ ترتبط طبيعة التهديدات الأمنية بتوزيع القوة بين الدول وبشكل النظام الدولي. وقد أدى الانتقال من نظام ثنائي القطبية إلى نظام أكثر تعقيدًا إلى ظهور أنماط جديدة من التهديدات، تجمع بين التهديدات التقليدية وغير التقليدية فلم تعد الحروب الكبرى بين القوى العظمى هي الشكل الوحيد للصراع، بل ظهرت أنماط جديدة مثل الحروب الهجينة، والحروب السيبرانية، والصراعات بالوكالة، والإرهاب الدولي، والتنافس على الموارد الحيوية ويشير باري بوزان إلى أن مفهوم الأمن لم يعد مقتصرًا على المجال العسكري، بل أصبح مفهومًا متعدد القطاعات يشمل الأمن السياسي والاقتصادي والمجتمعي والبيئي(69)

**تغير طبيعة التهديدات الأمنية الدوليـــة** شهد النظام الدولي المعاصر تحولًا واضحًا في طبيعة المخاطر الأمنية، حيث لم تعد الدولة تواجه فقط خطر الغزو العسكري المباشر، وإنما أصبحت تواجه تهديدات معقدة عابرة للحدود ومن أبرز هذه التهديدات:

**1- الحـــــــروب الهجينة :** تُشـــــير الحروب الهجينة إلى استخدام مزيج من الأدوات العسكرية وغير العسكرية لتحقيق أهداف استراتيجية، مثل: العمليات العسكرية التقليدية والهجمات السيبرانية والتضليل الإعلامي والضغط الاقتصادي استخدام الوكلاء المحليين. وقد أصبحت هذه الحروب أحد أبرز مظاهر التنافس بين القوى الكبرى، لأنها تسمح بتحقيق أهداف سياسية دون الدخول في مواجهة عسكرية شاملة ويرى فرانك هوفمان أن الحروب الحديثة أصبحت تجمع بين أشكال متعددة من الصراع، وأن الفصل التقليدي بين الحرب والسلم أصبح أقل وضوحًا[70]

**ثانيًا ـ عـــــودة المنافسة بين القوى الكـــبرى :** أدت التحولات الجيوسياسية إلى عودة مفهوم المنافسة بين القوى الكبرى باعتباره عنصرًا مركزيًا في السياسة الدولية.

فقد انتقلت العلاقات بين الولايات المتحدة والصين من التعاون الاقتصادي الواسع إلى منافسة استراتيجية تشمل: التكنولوجيا والتجارة والنفوذ الإقليمي والأمن البحري كما عادت روسيا إلى لعب دور أكثر تحديًا للغرب، خاصة في أوروبا والشرق الأوسط ويرى جون ميرشايمر أن المنافسة بين القوى الكبرى تعد نتيجة طبيعية لبنية النظام الدولي الفوضوية، حيث تسعى الدول إلى زيادة قوتها وضمان أمنها[71]

**2. التحولات في مفهوم الأمن الجماعي والمؤسسات الدولية:**

أُنشئ مفهوم الأمن الجماعي بعد الحرب العالمية الثانية بهدف منع الحروب الكبرى من خلال التعاون الدولي والمؤسسات متعددة الأطراف، إلا أن التحولات الراهنة كشفت عن تحديات كبيرة تواجه فعالية هذا النموذج فقد أظهرت أزمات مثل الحرب الروسية الأوكرانية، والتنافس الأمريكي الصيني، أن المؤسسات الدولية تواجه صعوبة في التعامل مع الصراعات التي تتعارض فيها مصالح القوى الكبرى ويعود جزء من هذه الأزمة إلى أن هيكل المؤسسات الدولية ما يزال يعكس موازين القوة التي كانت قائمة بعد عام 1945، بينما تغير توزيع القوة العالمي بصورة كبيرة ويرى جوزيف ناي أن المؤسسات الدولية لا تزال مهمة، لكنها تحتاج إلى إصلاحات تسمح لها بالتكيف مع واقع دولي أكثر تعددية وتعقيدًا. [72]

**أ.أزمة الأمم المتحدة والنظام متعدد الأطراف** تمثل منظمة الأمم المتحدة محورًا أساسيًا في نظام الأمن الجماعي، إلا أن قدرتها على إدارة الأزمات الدولية تتأثر بالخلافات بين القوى الكبرى، خاصة داخل مجلس الأمن فامتلاك خمس دول لحق النقض يجعل التوافق الدولي شرطًا أساسيًا لاتخاذ قرارات حاسمة في القضايا الأمنية الكبرى. وقد

أدى ذلك إلى تصاعد الدعوات لإصلاح مجلس الأمن وتوسيع تمثيله بما يعكس التحولات في توزيع القوة العالمية.

**ب. صعود ترتيبات أمنية جديدة:** نتيجة ضعف بعض آليات الأمن الجماعي، ظهرت ترتيبات أمنية جديدة تقوم على: التحالفات الإقليمية والشراكات الاستراتيجية والتجمعات الأمنية غير التقليدية ومن أمثلة ذلك:

- تعزيز التحالفات في منطقة المحيطين الهندي والهادئ.
- توسع أدوار القوى الإقليمية.
- ظهور أطر تعاون جديدة بين الدول الصاعدة.

وهذا يعكس انتقال النظام الدولي من الاعتماد على مؤسسة مركزية واحدة إلى شبكة أكثر تعقيدًا من الترتيبات الأمنية أدت إعادة تشكيل النظام الدولي إلى تحول عميق في طبيعة الأمن العالمي؛ فلم تعد القوة العسكرية التقليدية وحدها محددًا للأمن، بل ظهرت مجالات جديدة للصراع تشمل التكنولوجيا والمعلومات والاقتصاد والطاقة[73]

كما أن المؤسسات الأمنية الدولية تواجه اختبارًا حقيقيًا يتعلق بقدرتها على التكيف مع توزيع القوة الجديد، وهو ما يجعل مستقبل الأمن الدولي مرتبطًا بشكل النظام العالمي القادم.

**المطلب الثاني انعكاسات إعادة تشكيل النظام الدّولـــــي:**

**أ. تأثير إعادة تشكيل النظام الدولي على الاقتصاد العالمي:** أحدثت التحولات الجيوسياسية الراهنة تأثيرات عميقة في بنية الاقتصاد العالمي، فلم يعد الاقتصاد منفصلًا عن التنافس الاستراتيجي بين القوى الكبرى، بل أصبح أحد ميادين الصراع الأساسية في النظام الدولي. فقد تحولت التجارة، والطاقة، والتكنولوجيا، والعملات، وسلاسل الإمداد إلى أدوات تستخدمها الدول لتحقيق أهداف سياسية وأمنية وقد كشفت الأزمات المتتالية منذ الأزمة المالية العالمية عام 2008، مرورًا بجائحة كوفيد-19، وصولًا إلى الحرب الروسية الأوكرانية، أن الاقتصاد العالمي لم يعد قائمًا فقط على منطق الاعتماد المتبادل والتكامل، بل أصبح مرتبطًا بدرجة كبيرة باعتبارات الأمن القومي والتنافس بين القوى الكبرى ويشير روبرت جيلبين إلى أن الاقتصاد السياسي الدولي يرتبط ارتباطًا وثيقًا بتوزيع القوة بين الدول، وأن التحولات الاقتصادية الكبرى غالبًا ما تؤدي إلى تغيرات في بنية النظام الدولي ذاته[74]

**ب ـ إعادة توزيع القوة الاقتصادية وصعود التكتلات الجديدة :** شهد الاقتصاد العالمي خلال العقود الأخيرة تحولًا تدريجيًا في موازين القوة، حيث تراجعت الهيمنة النسبية

للاقتصادات الغربية مقارنة بصعود الاقتصادات الآسيوية، خاصة الصين والهند، إضافة إلى تنامي دور الاقتصادات الناشئة ولم يعد الناتج الاقتصادي وحده معيارًا كافيًا لقياس القوة الاقتصادية، بل أصبحت القدرة على التحكم في: التكنولوجيا والأسواق والموارد الاستراتيجية وسلاسل الإمداد والمؤسسات المالية.

**من أهم محددات النفوذ الدولي.**

أ. **صعود الاقتصادات الناشئة وتغير مركز الاقتصاد العالمي** أدى النمو الاقتصادي السريع في آسيا إلى تغيير الخريطة الاقتصادية العالمية، فقد أصبحت الصين مركزًا رئيسيًا للصناعة والتجارة العالمية، بينما برزت الهند كقوة اقتصادية وتكنولوجية صاعدة وقد أدى ذلك إلى ظهور نقاش حول انتقال مركز الثقل الاقتصادي العالمي تدريجيًا من الغرب إلى الشرق ويرى فريد زكريا أن صعود القوى الجديدة لا يعني بالضرورة انهيار القوة الأمريكية، وإنما يعكس ظاهرة "صعود الآخرين"، حيث أصبحت القوة موزعة بين عدد أكبر من الفاعلين مقارنة بالماضي(75)

ب. **التكتلات الاقتصادية الجديدة وإعادة تشكيل الحوكمة العالمية** أدى تغير توزيع القوة الاقتصادية إلى ظهور أو تعزيز أطر اقتصادية جديدة تسعى إلى زيادة دور القوى الصاعدة في إدارة الاقتصاد العالمي ومن أبرز هذه الأطر:

| | | | |
|---|---|---|---|
| مجموعة بريكس. | مجموعة العشرين. | مؤسسات التمويل الآسيوية. | اتفاقيات التجارة الإقليمية. |

وقد مثل تأسيس مؤسسات مثل البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية محاولة من بعض القوى الصاعدة للمشاركة بصورة أكبر في صياغة النظام المالي العالمي ولا يعني ذلك بالضرورة إنشاء نظام اقتصادي بديل كامل، لكنه يعكس رغبة متزايدة لدى بعض الدول في تقليل الاعتماد على المؤسسات التي تأسست بعد الحرب العالمية الثانية وتخضع بدرجة كبيرة للنفوذ الغربي(76)

**ج. النظام المالي العالمي والعقوبات الاقتصادية كأداة للقوة**

**1. استمرار مركزية الدولار وتحديات النظام المالي الدولي**

يُعد النظام المالي العالمي أحد أهم مظاهر القوة الأمريكية، إذ ما يزال الدولار الأمريكي يحتل موقعًا مركزيًا في التجارة الدولية والاحتياطيات النقدية العالمية وقد منحت هذه المكانة الولايات المتحدة قدرة كبيرة على استخدام الأدوات المالية لتحقيق أهداف سياسية، خاصة من خلال نظام العقوبات الاقتصادية. ومع ذلك، ظهرت خلال السنوات الأخيرة محاولات من بعض الدول لتقليل الاعتماد على الدولار عبر:

| | | |
|---|---|---|
| استخدام العملات المحلية في التجارة. | تطوير أنظمة دفع بديلة. | زيادة الاحتياطات من الذهب. |

لكن هذه المحاولات تواجه تحديات كبيرة بسبب عمق ارتباط الاقتصاد العالمي بالنظام المالي القائم ويشير باري إيشينغرين إلى أن قوة العملة الدولية لا تعتمد فقط على حجم الاقتصاد، وإنما على الثقة بالمؤسسات المالية، وعمق الأسواق، والاستقرار السياسي للدولة المصدرة للعملة(77)

**2. العقوبات الاقتصادية وتحول الاقتصاد إلى أداة استراتيجية**

أصبحت العقوبات الاقتصادية خلال السنوات الأخيرة إحدى الأدوات الرئيسية في إدارة الصراع الدولي، حيث تستخدمها الدول الكبرى للضغط على خصومها دون اللجوء إلى القوة العسكرية المباشرة وقد توسع استخدام العقوبات ليشمل:

| | | | |
|---|---|---|---|
| القطاع المالي. | التكنولوجيا. | الطاقة. | التجارة الدولية. |

وتوضح تجربة العقوبات المفروضة على روسيا بعد عام 2022 أن الاقتصاد العالمي أصبح ساحة مباشرة للتنافس الجيوسياسي، وأن الدول تحاول استخدام شبكات الاعتماد الاقتصادي لتحقيق أهداف سياسية ويرى هنري فارول وأبراهام نيومان أن الاعتماد المتبادل في الاقتصاد العالمي يمكن أن يتحول إلى مصدر قوة للدول القادرة على التحكم في "شبكات النفوذ"، وخاصة الشبكات المالية والتكنولوجية(78)

**3. مستقبل العولمة الاقتصادية**

أثرت التحولات الجيوسياسية في طبيعة العولمة الاقتصادية، حيث انتقل العالم من مرحلة التركيز على تعظيم الكفاءة الاقتصادية إلى مرحلة تزايد الاهتمام بالأمن الاقتصادي فبدأت الدول الكبرى في إعادة النظر في:

| | | | |
|---|---|---|---|
| نقل الصناعات إلى الخارج. | الاعتماد على مورد واحد. | أمن التكنولوجيا. | حماية الصناعات المحلية. |

وهذا لا يعني نهاية العولمة، وإنما انتقالها إلى شكل جديد أكثر ارتباطًا بالحسابات السياسية والاستراتيجية. ويشير داني رودريك إلى أن التحدي الأساسي في الاقتصاد العالمي يتمثل في تحقيق توازن بين الانفتاح الاقتصادي والحفاظ على قدرة الدولة على اتخاذ قرارات مستقلة. (79)

الدّولي إلى تحول الاقتصاد العالمي من مجال للتعاون المتزايد إلى مجال للتنافس الاستراتيجي. فلم تعد القوة الاقتصادية تعني فقط حجم الناتج المحلي، بل أصبحت مرتبطة بالقدرة على التحكم في التكنولوجيا والأسواق والموارد والشبكات المالية كما أن صعود القوى الاقتصادية الجديدة لا يعني اختفاء النظام الاقتصادي القائم، وإنما يشير

إلى مرحلة انتقالية تتجه نحو مزيد من التعددية والتنافس حول قواعد إدارة الاقتصاد العالمي.

**المطلب الثاني ــ السيناريوهات المستقبلية للنظام الدولي:**

يمثل استشراف مستقبل النظام الدولي مهمة معقدة، لأن النظام العالمي لا يتحرك وفق مسار واحد محدد، وإنما يتأثر بتفاعل مجموعة واسعة من المتغيرات المتغيرة باستمرار. فمستقبل النظام الدولي سيتحدد وفق طبيعة العلاقة بين القوى الكبرى، ومدى قدرة المؤسسات الدولية على التكيف، واتجاهات الاقتصاد العالمي، ومستوى التقدم التكنولوجي، وطبيعة الصراعات الإقليمية والدولية وتتراوح الرؤى المستقبلية بين اتجاه يرى أن العالم يتجه نحو نظام متعدد الأقطاب تتوزع فيه القوة بين عدد من المراكز الدولية، واتجاه آخر يرى استمرار المنافسة والصراع بين القوى الكبرى مع غياب قدرة أي طرف على فرض نظام عالمي مستقر ويؤكد جوزيف جوف أن مرحلة ما بعد الهيمنة الأمريكية لا تعني بالضرورة نهاية النفوذ الأمريكي، وإنما انتقال العالم إلى حالة من التنافس بين قوى متعددة تسعى إلى التأثير في قواعد النظام الدولي. (80)

**المطلب الأول ــ سيناريو التعددية القطبية وصعود مراكز القوة الجديدة:**

يقوم سيناريو التعددية القطبية على افتراض انتقال النظام الدولي من حالة الهيمنة النسبية لقوة واحدة إلى نظام تتوزع فيه مراكز القوة بين عدد من الدول الكبرى، بحيث تصبح إدارة النظام العالمي نتيجة تفاوض وتنافس بين مجموعة من القوى المؤثرة ويستند هذا السيناريو إلى مجموعة من المؤشرات، أهمها:

أ. صعود الصين اقتصاديًا وتكنولوجيًا.

ب. استمرار روسيا كقوة عسكرية واستراتيجية.

ج. تنامي أدوار الاتحاد الأوروبي والهند والقوى الإقليمية.

د. تزايد أهمية الفاعلين غير الدوليين.

ويرى بعض الباحثين أن التعددية القطبية قد تؤدي إلى قدر أكبر من التوازن الدولي، لأنها تمنع احتكار القرار العالمي من قبل قوة واحدة، لكنها في الوقت ذاته قد تزيد من احتمالات التنافس والصراعات إذا غابت قواعد واضحة لإدارة العلاقات بين القوى الكبرى.

**1. ملامح النظام الدولي متعدد الأقطاب:**

**أولًا: تعدد مراكز القوة** يعتمد هذا السيناريو على فكرة أن القوة العالمية لم تعد متمركزة في دولة واحدة، بل أصبحت موزعة بين مجموعة من القوى:

| فالولايات المتحدة ما تزال تمتلك | بينما تمتلك الصين: | روسيا فتمتلك |
|---|---|---|
| أ. أكبر شبكة تحالفات عسكرية.<br>ب. قدرات تكنولوجية متقدمة.<br>ج. نفوذًا ماليًا عالميًا. | أ. قاعدة صناعية ضخمة.<br>ب. نفوذًا تجاريًا واسعًا.<br>ج. قدرة متنامية في التكنولوجيا. | أ. قوة نووية كبيرة.<br>ب. موارد طبيعية استراتيجية.<br>ج. قدرة على التأثير في مناطق جغرافية مهمة. |

كما أن الهند والاتحاد الأوروبي يمثلان عناصر محتملة في التوازن الدولي القادم ويرى ريتشارد هاس أن العالم يتجه نحو حالة من "اللاقطبية"، حيث لا تتركز القوة في عدد محدود من الدول فقط، بل تتوزع بين دول ومنظمات وشركات وفاعلين متعددين[81]

2. **إصلاح مؤسسات الحوكمة العالمية** يفترض سيناريو التعددية القطبية أن استمرار استقرار النظام الدولي يتطلب إصلاح المؤسسات الدولية لتصبح أكثر تمثيلًا للقوى الجديدة. وتشمل المطالب الأساسية:

أ.توسيع مجلس الأمن.

ب. زيادة تمثيل الدول النامية.

ج. تطوير مؤسسات الاقتصاد العالمي.

د. تعزيز دور المنظمات الإقليمية.

فالهيكل المؤسسي الحالي تأسس في ظروف تاريخية مختلفة، بينما أصبح توزيع القوة العالمي أكثر تنوعًا ويشير مارتن وولف إلى أن التحدي الأساسي أمام الاقتصاد والسياسة العالميين يتمثل في بناء قواعد جديدة تعكس التحولات في القوة مع الحفاظ على التعاون الدولي[82]

3. **فرص ومخاطر النظام متعدد الأقطاب:**

▪**فرص التعددية القطبية** يمكن أن يؤدي النظام متعدد الأقطاب إلى مجموعة من النتائج الإيجابية، منها:

1. الحد من الهيمنة المنفردة فوجود عدة مراكز قوة قد يقلل من قدرة دولة واحدة على فرض إرادتها على النظام الدولي.
2. زيادة هامش الحركة للدول المتوسطة والصغيرة حيث تستطيع هذه الدول بناء علاقات متوازنة مع أكثر من مركز قوة بدل الاعتماد على طرف واحد.
3. تعزيز التنوع الاقتصادي والسياسي من خلال ظهور بدائل متعددة في التجارة والاستثمار والتكنولوجيا.

▪**مخاطر التعددية القطبية** رغم مزايا هذا السيناريو، فإنه يحمل مخاطر مهمة، منها:

أ.**زيادة احتمالات سوء التقدير** فكلما زاد عدد القوى الكبرى، زادت احتمالات تضارب المصالح وسوء تفسير نوايا الآخرين.

ب. **صعوبة إدارة الأزمات العالمية** مثل: تغير المناخ والأوبئة والأمن السيبراني والانتشار النووي.

**ج. تصاعد المنافسة الجيوسياسية** فالتعددية القطبية لا تعني بالضرورة التعاون، فقد تتحول إلى صراع دائم إذا غابت قواعد تنظيمية فعالة.

ويشير كينيث والتز إلى أن توزيع القوة بين عدة مراكز قد يؤدي إلى توازن، لكنه قد يؤدي أيضًا إلى عدم استقرار إذا لم توجد آليات واضحة لإدارة المنافسة(83)

يمثل سيناريو التعددية القطبية أحد أكثر السيناريوهات احتمالًا في تفسير مستقبل النظام الدولي، بالنظر إلى صعود الصين، واستمرار روسيا، وتزايد أدوار القوى الإقليمية إلا أن نجاح هذا السيناريو في إنتاج نظام أكثر استقرارًا يعتمد على قدرة القوى الكبرى على بناء قواعد للتنافس وإدارة الخلافات، وليس فقط على توزيع القوة بينها.

**المطلب الثالث سيناريو استمرار المنافسة والصراع الدولي:**

يقوم هذا السيناريو على افتراض أن النظام الدولي خلال المرحلة القادمة لن يتجه بالضرورة نحو توازن مستقر بين القوى الكبرى، وإنما سيشهد استمرارًا في حالة المنافسة الاستراتيجية، خاصة بين الولايات المتحدة والصين، مع استمرار التوترات بين روسيا والغرب، وتزايد التنافس على مناطق النفوذ والموارد والتكنولوجيا ولا يعني استمرار المنافسة بالضرورة اندلاع حرب عالمية شاملة، وإنما يشير إلى انتقال العلاقات الدولية إلى مرحلة طويلة من التنافس الممتد، تستخدم فيها الدول أدوات متعددة تشمل الاقتصاد، والتكنولوجيا، والتحالفات، والعقوبات، والحروب غير المباشرة. ويرى غراهام أليسون أن انتقال القوة بين الدولة القائمة على قيادة النظام والدولة الصاعدة يمثل أحد أخطر مراحل التاريخ الدولي، لأن تضارب المصالح بين القوة الصاعدة والقوة المسيطرة قد يؤدي إلى أزمات كبرى إذا لم تتم إدارة المنافسة بحذر(84)

**أ.المنافسة الأمريكية الصينية ومستقبل النظام الدولي:**

**▪طبيعة التنافس الأمريكي الصيني:**

تعد المنافسة بين الولايات المتحدة والصين المحرك الأساسي للتحولات الجيوسياسية في القرن الحادي والعشرين، إذ تمثل الصين القوة الأكثر قدرة على تحدي التفوق الأمريكي في مجالات الاقتصاد والتكنولوجيا والنفوذ الدولي ولا يقتصر التنافس بين الطرفين على المجال العسكري، بل يمتد إلى مجالات متعددة:

أ.التجارة العالمية.

ب. الذكاء الاصطناعي.

ج. أشباه الموصلات.
د. النفوذ في آسيا والمحيط الهادئ.
ه. السيطرة على سلاسل الإمداد.

وقد انتقلت العلاقة بين الطرفين من مرحلة التعاون الاقتصادي الواسع إلى مرحلة "المنافسة الاستراتيجية"، حيث أصبحت كل دولة تنظر إلى تقدم الأخرى باعتباره تحديًا مباشرًا لمصالحها القومية ويشير غراهام أليسون إلى أن التاريخ شهد حالات عديدة أدى فيها صعود قوة جديدة إلى احتكاك مع القوة القائمة، وهو ما يجعل إدارة العلاقة الأمريكية الصينية من أهم قضايا الأمن الدولي المعاصر. (85)

ثانيًا: منطقة المحيطين الهندي والهادئ كساحة للتنافس

أصبحت منطقة المحيطين الهندي والهادئ مركزًا رئيسيًا للتنافس بين واشنطن وبكين بسبب أهميتها الاقتصادية والعسكرية وتتمثل مظاهر التنافس في:

أ.قضية تايوان.
ب. حرية الملاحة البحرية.
ج. التحالفات الإقليمية.
د. النفوذ الاقتصادي في دول جنوب شرق آسيا.

وتسعى الولايات المتحدة إلى الحفاظ على شبكة تحالفاتها في المنطقة، بينما تعمل الصين على تعزيز نفوذها الإقليمي وبناء ترتيبات أمنية واقتصادية تزيد من قدرتها على التأثير ويرى هنري كيسنجر أن العلاقات بين القوى الكبرى تحتاج إلى إدارة دقيقة للتوازن بين المصالح والتنافس، لأن غياب قواعد تفاهم واضحة قد يؤدي إلى تصعيد غير محسوب(86)

**ب. عودة منطق الحرب الباردة الجديدة ومستقبل التحالفات الدولية:**

**هل يتجه العالم نحو حرب باردة جديدة؟**

يثير تصاعد المنافسة بين الولايات المتحدة والصين وعودة التوتر بين روسيا والغرب تساؤلات حول إمكانية ظهور حرب باردة جديدة إلا أن المقارنة بين الحرب الباردة السابقة والمرحلة الراهنة تكشف وجود اختلافات مهمة:

| فالحرب الباردة الأولى كانت قائمة على: | أما المرحلة الحالية فتتميز بـ: |
|---|---|
| انقسام أيديولوجي واضح.<br>نظام ثنائي القطبية.<br>انفصال اقتصادي نسبي بين المعسكرين. | تشابك اقتصادي واسع.<br>تعدد الفاعلين.<br>تنافس تكنولوجي واقتصادي أكثر تعقيدًا. |

ولهذا فإن النموذج القادم قد لا يكون نسخة من الحرب الباردة التقليدية، بل شكلًا جديدًا من المنافسة طويلة الأمد ويرى كيفن رود أن العالم يدخل مرحلة من "التنافس بين الأنظمة"، حيث تتنافس نماذج مختلفة في الحكم والتنمية والتكنولوجيا، وليس فقط الدول نفسها. (87)

**مستقبل التحالفات الدولية** أدت التحولات الجيوسياسية إلى إعادة تشكيل التحالفات الدولية، فلم تعد التحالفات ثابتة كما كانت خلال القرن العشرين، بل أصبحت أكثر مرونة وارتباطًا بالمصالح المتغيرة.

**ومن أبرز الاتجاهات المستقبلية:**

1. **تعزيز التحالفات الأمنية** مثل زيادة التعاون العسكري بين الولايات المتحدة وحلفائها في آسيا وأوروبا.
2. **توسع الشراكات الاقتصادية** حيث أصبحت الاتفاقيات التجارية والتكنولوجية جزءًا من بناء النفوذ السياسي.
3. **صعود القوى المتوسطة** مثل الهند والبرازيل وتركيا وإندونيسيا، التي تسعى إلى الحفاظ على هامش استقلال استراتيجي بين القوى الكبرى.

ويشير فريد زكريا إلى أن عالم المستقبل لن يكون عالم قوة واحدة، وإنما عالم تتفاعل فيه قوى متعددة بدرجات مختلفة من النفوذ(88)

**ج. السيناريو الأكثر ترجيحًا لمستقبل النظام الدولي:**

رغم اختلاف المدارس النظرية حول مستقبل النظام الدولي، فإن الاتجاه الأكثر ترجيحًا يتمثل في ظهور نظام دولي متعدد المراكز ولكنه تنافسي فمن غير المرجح عودة نظام أحادي القطبية كامل، بسبب صعود قوى جديدة، كما أن قيام نظام ثنائي قطبية شبيه بالحرب الباردة يبدو صعبًا بسبب تشابك الاقتصاد العالمي وتعدد الفاعلين وعليه، فإن النظام القادم قد يتسم بالخصائص التالية:

أ. استمرار التفوق الأمريكي النسبي في بعض المجالات.
ب. استمرار صعود الصين كمنافس رئيسي.
ج. احتفاظ روسيا بدور أمني واستراتيجي.
د. تزايد أهمية القوى الإقليمية.
ه. تصاعد أهمية التكنولوجيا والاقتصاد الرقمي.
و. استمرار الأزمات المرتبطة بالمناخ والطاقة والأمن الغذائي.

ويشير جوزيف ناي إلى أن مستقبل القوة العالمية لن تحدده دولة واحدة، وإنما قدرة الدول على الجمع بين القوة العسكرية والاقتصادية والتكنولوجية والقدرة على بناء شبكات التأثير(89)

يكشف تحليل سيناريو استمرار المنافسة الدولية أن النظام العالمي يتجه نحو مرحلة طويلة من التنافس بين القوى الكبرى، خاصة الولايات المتحدة والصين، مع استمرار أدوار القوى الأخرى غير أن هذا التنافس لن يأخذ بالضرورة شكل مواجهة عسكرية مباشرة، بل سيظهر في صورة منافسة اقتصادية وتكنولوجية وجيوسياسية ممتدة وبذلك فإن مستقبل النظام الدولي سيعتمد على قدرة القوى الكبرى على إدارة المنافسة ضمن قواعد تمنع تحولها إلى صراع شامل.

**الخاتمـــــــــة :**

تناول هذا البحث موضوع إعادة تشكيل النظام الدولي في ظل التغيرات والتحولات الجيوسياسية الحالية والمستقبلية، باعتباره أحد أهم موضوعات العلاقات الدولية المعاصرة، خاصة في ظل الانتقال من مرحلة اتسمت بهيمنة أمريكية نسبية عقب انتهاء الحرب الباردة إلى مرحلة انتقالية تتسم بتعدد مراكز القوة وتصاعد التنافس بين القوى الكبرى وقد انطلق البحث من إشكالية رئيسية تتمثل في محاولة تحديد طبيعة التحولات التي يشهدها النظام الدولي، ومدى تأثيرها في إعادة توزيع القوة بين الفاعلين الدوليين، إضافة إلى استشراف السيناريوهات المستقبلية المحتملة لشكل النظام العالمي.

وأظهرت الدراسة أن النظام الدولي ليس بنية ثابتة، وإنما هو نظام متغير يخضع باستمرار لتأثيرات القوة السياسية والاقتصادية والعسكرية والتكنولوجية. فقد أثبت التطور التاريخي للنظام الدولي أن التحولات الكبرى ارتبطت دائمًا بتغير موازين القوة، سواء من خلال الحروب الكبرى أو التحولات الاقتصادية والتكنولوجية العميقة. وقد توصل البحث إلى أن المرحلة الراهنة تمثل مرحلة انتقالية بين نظام دولي سابق يقوم على التفوق الأمريكي النسبي، ونظام جديد لم تتحدد ملامحه النهائية بعد. فبالرغم من استمرار الولايات المتحدة كأقوى فاعل دولي من حيث القدرات العسكرية والتكنولوجية وشبكة التحالفات، فإن صعود الصين، واستعادة روسيا لدورها الجيوسياسي، وتنامي أدوار القوى الإقليمية، أدى إلى تراجع إمكانية استمرار نظام أحادي القطبية بالشكل الذي ظهر بعد عام 1991.

كما أوضح البحث أن مفهوم القوة الدولية شهد تحولًا جوهريًا؛ فلم تعد القوة العسكرية وحدها المحدد الرئيسي لمكانة الدول، بل أصبحت القوة الاقتصادية

والتكنولوجية والمعلوماتية عناصر حاسمة في تحديد النفوذ الدولي. فقد أصبحت السيطرة على التكنولوجيا المتقدمة، والذكاء الاصطناعي، والبيانات، وسلاسل الإمداد، والطاقة، من أهم أدوات المنافسة بين القوى الكبرى وأثبتت الدراسة كذلك أن التحولات الجيوسياسية الحالية لا تشير إلى قيام نظام عالمي جديد مستقر بصورة فورية، وإنما تعكس مرحلة من "إعادة التشكيل المستمر"، حيث تتعايش عناصر النظام القديم مع مؤشرات ظهور نظام جديد أكثر تعددية وتعقيدًا.

وعليه، فإن السيناريو الأكثر احتمالًا لمستقبل النظام الدولي يتمثل في قيام نظام متعدد المراكز والقوى، لكنه تنافسي بدرجة عالية، بحيث تستمر الولايات المتحدة في لعب دور رئيسي، مع تصاعد نفوذ الصين وروسيا والقوى الإقليمية الأخرى.

1ـ كلما زادت التحولات في توزيع القوة الدولية نتيجة الصعود الاقتصادي والتكنولوجي لقوى جديدة، أدى ذلك إلى إعادة تشكيل بنية النظام الدولي باتجاه مزيد من التعددية القطبية ".حيث أظهرت أن التحولات الاقتصادية والتكنولوجية والجيوسياسية أدت بالفعل إلى تغيير توزيع القوة العالمية، وأسهمت في ظهور مراكز قوة جديدة، خاصة الصين، بما دفع النظام الدولي نحو مزيد من التعددية

2ـ يمثل صعود الصين وعودة روسيا أحد أهم العوامل المؤثرة في انتقال النظام الدولي من الأحادية القطبية إلى نظام أكثر تعددية". الصين أصبحت منافسًا استراتيجيًا للولايات المتحدة في المجالات الاقتصادية والتكنولوجية، بينما استعادت روسيا دورًا مؤثرًا في مجالات الأمن والطاقة والجغرافيا السياسية.

3ـ تؤدي الثورة التكنولوجية والتحولات الاقتصادية العالمية إلى إعادة تعريف مفهوم القوة الدولية وأدوات النفوذ في النظام الدولي .، حيث أصبحت التكنولوجيا والاقتصاد الرقمي والبيانات والطاقة عناصر أساسية في تحديد قدرة الدول على التأثير، إلى جانب القوة العسكرية التقليدية.

## نتائج البحث :

توصل البحث إلى مجموعة من النتائج العلمية الرئيسية، يمكن عرضها على النحو التالي:

**1ـ النظام الدولي يعيش مرحلة انتقالية** أظهرت الدراسة أن العالم لا يعيش نظامًا دوليًا مكتمل البناء، وإنما مرحلة انتقالية تتسم بعدم الاستقرار وتداخل أنماط القوة القديمة والجديدة.

**2- تراجع نموذج الأحادية القطبية** رغم استمرار التفوق الأمريكي في العديد من المجالات، فإن قدرة الولايات المتحدة على إدارة النظام الدولي بصورة منفردة أصبحت أكثر محدودية بسبب صعود منافسين دوليين جدد.

**3- الصين تمثل أهم متغير في إعادة تشكيل النظام الدولي** أكد البحث أن الصين ليست مجرد قوة اقتصادية صاعدة، وإنما أصبحت فاعلًا استراتيجيًا يمتلك القدرة على التأثير في قواعد النظام الدولي، خاصة في الاقتصاد والتكنولوجيا.

4- **روسيا تمثل قوة استراتيجية رغم محدوديتها الاقتصادية** بينت الدراسة أن روسيا لا تنافس الولايات المتحدة والصين اقتصاديًا، لكنها تمتلك أدوات قوة مهمة مثل القدرات النووية والطاقة والموقع الجيوسياسي.

**5- تحول التكنولوجيا إلى مصدر أساسي للقوة** أثبت البحث أن التكنولوجيا أصبحت عنصرًا مستقلًا من عناصر القوة الدولية، وأن المنافسة المستقبلية ستتركز بدرجة كبيرة حول الذكاء الاصطناعي والتقنيات الرقمية.

**6- تراجع الفصل بين الاقتصاد والسياسة والأمن** الاقتصاد العالمي أصبح جزءًا من الصراع الجيوسياسي، وأن التجارة والطاقة والعقوبات أصبحت أدوات تستخدم لتحقيق أهداف سياسية.

7- **المؤسسات الدولية تواجه أزمة شرعية وتمثيل** بين البحث أن مؤسسات النظام الدولي الحالية لا تعكس بصورة كاملة توزيع القوة المعاصر، الأمر الذي يفرض الحاجة إلى إصلاحها.

**8- مستقبل النظام الدولي سيكون متعدد الفاعلين** لن يقتصر التأثير الدولي مستقبلًا على الدول الكبرى فقط، بل ستزداد أهمية الشركات التكنولوجية والمنظمات الدولية والفاعلين غير الحكوميين.

## ثالثًا ــ توصيات البحث:

بناءً على النتائج السابقة، يقدم البحث مجموعة من التوصيات:

**1- ضرورة إصلاح مؤسسات النظام الدولي** ينبغي تطوير مؤسسات الحوكمة العالمية، خاصة مجلس الأمن والمؤسسات الاقتصادية الدولية، بما يتناسب مع التحولات الحالية في توزيع القوة.

**2- تعزيز التعاون الدولي في إدارة المنافسة** تحتاج القوى الكبرى إلى بناء قواعد واضحة لإدارة المنافسة لتجنب تحول التنافس الاستراتيجي إلى صراعات عسكرية واسعة.

**3ـ الاستثمار في القوة التكنولوجية** ينبغي للدول تعزيز قدراتها في مجالات:

أ. الذكاء الاصطناعي.

ب. الأمن السيبراني.

ج. البحث العلمي.

د. الاقتصاد الرقمي.

لأن التكنولوجيا أصبحت عنصرًا أساسيًا في القوة الدولية.

1. **بناء استراتيجيات للأمن الاقتصادي** يتطلب النظام الدولي الجديد تقليل الاعتماد على مصدر واحد في مجالات الطاقة والتكنولوجيا وسلاسل الإمداد.
2. **تعزيز دور القوى الإقليمية** ينبغي للدول المتوسطة والصغيرة تطوير سياسات خارجية مرنة تمكنها من تحقيق مصالحها في ظل التنافس بين القوى الكبرى.
3. دعم الدراسات المستقبلية للنظام الدولي يوصي البحث بتوسيع الدراسات الأكاديمية المتعلقة باستشراف مستقبل النظام الدولي، نظرًا لسرعة التحولات الجيوسياسية الراهنة.

**بيان تضارب المصالـــح:**

يُقر المؤلف بعدم وجود أي تضارب مالي أو علاقات شخصية معروفة قد تؤثر على العمل المذكور في هذه الورقة

## الهوامـــــــــــش :

(1) عبد الحي، وليد. (2022). مستقبل النظام الدولي: تحولات القوة والصراع العالمي. عمّان: دار المستقبل للنشر ص 35.

(2) مقلد، إسماعيل صبري. (2021). العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول والنظريات. القاهرة: المكتبة الأكاديمية، ص 27

(3) الجبوري، أحمد. (2023). الجغرافيا السياسية والتحولات الدولية المعاصرة. بغداد: دار الحكمة. ص 22.

(4) أبو عامر، عدنان. (2023). التحولات في النظام الدولي وتداعياتها على الشرق الأوسط. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية. ص 17.

(5) الجبوري، أحمد. (2023). الجغرافيا السياسية والتحولات الدولية المعاصرة. مرجع سابق، ص 25.

(6) عبد الحي، وليد. (2022). مستقبل النظام الدولي: تحولات القوة والصراع العالمي. مرجع سابق، ص 37.

(7) كيسنجر، هنري. (2014). النظام العالمي. نيويورك: دار بنغوين للنشر. ص 155.

(8) والتز، كينيث ن. (1979). نظرية السياسة الدولية. ريدينغ، ماساتشوستس: أديسون-ويزلي ص 222.
(9) ناي، جوزيف س. (2011). مستقبل القوة. نيويورك: دار بابلك أفيرز للنشر ص 77.
(10) عبد الحي، وليد. (2022). مستقبل النظام الدولي: تحولات القوة والصراع العالمي. مرجع سابق، ص 41.
(11) مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2024 ص 22.
(12) الرفاعي، محمد. (2023). الحرب الروسية الأوكرانية وإعادة تشكيل النظام الدولي. القاهرة: دار العربي للنشر ص 41.
(13) مقلد، إسماعيل صبري. (2021). العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول والنظريات. مرجع سابق، ص 57
(14) عبد الحي، وليد. (2022). مستقبل النظام الدولي: تحولات القوة والصراع العالمي. مرجع سابق، ص 51.
(15) مركز دراسات الوحدة العربية. (2023). تقرير الاتجاهات العالمية والتحولات في النظام الدولي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
(16) والتز، كينيث ن. (1979). نظرية السياسة الدولية. ريدينغ، ماساتشوستس: أديسون-ويزلي ص 222.
(17) عبد الحي، وليد. (2022). مستقبل النظام الدولي: تحولات القوة والصراع العالمي. مرجع سابق، ص 51.
(18) مقلد، إسماعيل صبري. (2021). العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول والنظريات. مرجع سابق، ص 57
(19) كيسنجر، هنري. (2014). النظام العالمي. مرجع سابق. ص 155.
(20) ناي، جوزيف س. (2011). مستقبل القوة. مرجع سابق، ص 77.
(21) مقلد، إسماعيل صبري. (2021). العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول والنظريات. مرجع سابق، ص 57
(22) عبد الحي، وليد. (2022). مستقبل النظام الدولي: تحولات القوة والصراع العالمي. عمّان: دار المستقبل للنشر.
(23) ناي، جوزيف س. (2011). مستقبل القوة. مرجع سابق، ص 77.
(24) والتز، كينيث ن. (1979). نظرية السياسة الدولية. ريدينغ: دار أديسون-ويزلي.، ص 77.
(25) كيوهان، روبرت. (1984). بعد الهيمنة: التعاون والخلاف في الاقتصاد السياسي العالمي. برينستون: مطبعة جامعة برينستون. ص 101
(26) مقلد، إسماعيل صبري. (2021). العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول والنظريات. القاهرة: المكتبة الأكاديمية.
(27) ناي، جوزيف س. (2011). مستقبل القوة. مرجع سابق، ص 77.
(28) عبد الحي، وليد. (2022). مستقبل النظام الدولي: تحولات القوة والصراع العالمي. عمّان: دار المستقبل للنشر.
(29) مقلد، إسماعيل صبري. (2021). العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول والنظريات. القاهرة: المكتبة الأكاديمية.
(30) كيسنجر، هنري. (2014). النظام العالمي. مرجع سابق. ص 155.

(31) كيوهان، روبرت. (1984). بعد الهيمنة: التعاون والخلاف في الاقتصاد السياسي العالمي. برينستون: مطبعة جامعة برينستون. ص 101
(32) مركز دراسات الوحدة العربية. (2023). تقرير الاتجاهات العالمية والتحولات في النظام الدولي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
(33) الجبوري، أحمد. (2023). الجغرافيا السياسية والتحولات الدولية المعاصرة. بغداد: دار الحكمة.
(34) ناي، جوزيف س. (2011). مستقبل القوة (The Future of Power). نيويورك: دار الشؤون العامة.
(35) مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية. (2024). تحولات النظام الدولي ومستقبل التوازنات العالمية. أبو ظبي: المركز.
(36) ناي، جوزيف س. (2011). مستقبل القوة (The Future of Power). نيويورك: دار الشؤون العامة.
(37) مقلد، إسماعيل صبري. (2021). العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول والنظريات. القاهرة: المكتبة الأكاديمية.
(38) كيسنجر، هنري. (2014). النظام العالمي. مرجع سابق. ص 155.
(39) والتز، كينيث ن. (1979). نظرية السياسة الدولية. ريدينغ: دار أديسون-ويزلي.، ص 77.
(40) كيسنجر، هنري. (2014). النظام العالمي. مرجع سابق. ص 155.
(41) والتز، كينيث ن. (1979). نظرية السياسة الدولية. ريدينغ: دار أديسون-ويزلي.، ص 77.
(42) مقلد، إسماعيل صبري. (2021). العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول والنظريات. القاهرة: المكتبة الأكاديمية.
(43) عبد الحي، وليد. (2022). مستقبل النظام الدولي: تحولات القوة والصراع العالمي. عمّان: دار المستقبل للنشر.
(44) كيسنجر، هنري. (2014). النظام العالمي. مرجع سابق. ص 155.
(45) ناي، جوزيف س. (2011). مستقبل القوة. مرجع سابق، ص 77.
(46) عبد الحي، وليد. (2022). مستقبل النظام الدولي: تحولات القوة والصراع العالمي. عمّان: دار المستقبل للنشر.
(47) عبد الحي، وليد. (2022). مستقبل النظام الدولي: تحولات القوة والصراع العالمي. عمّان: دار المستقبل للنشر.
(48) مركز دراسات الوحدة العربية. (2023). تقرير الاتجاهات العالمية والتحولات في النظام الدولي. مرجع سابق، ص .
(49) ناي، جوزيف س. (2011). مستقبل القوة (The Future of Power). نيويورك: دار الشؤون العامة. ص
(50) ناي، جوزيف س. (2011). مستقبل القوة مرجع سابق، ص .
(51) كيسنجر، هنري. (2014). النظام العالمي. مرجع سابق. ص 155.
(52) ترينين، ديمتري. (2019). ما بعد بوتين: إعادة التفكير في روسيا. (ترجمة عربية). موسكو: مركز كارنيغي.
(53) دوغين، ألكسندر. (2017). أسس الجيوبوليتيكا: مستقبل روسيا الجيوسياسي. ترجمة عربية. بيروت: دار الكتاب الجديد المتحدة.
(54) روبرتس، آدم. (2022). روسيا والنظام العالمي المتغير. لندن: المعهد الملكي للشؤون الدولية (تشاتام هاوس).

(55) المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية. (2023). التوازن العسكري 2023: تقييم القدرات العسكرية العالمية. لندن: IISS.
(56) فوكوياما، فرانسيس. (2022). الليبرالية والنظام العالمي الجديد. ترجمة عربية. نيويورك: مؤسسة الشؤون العامة
(57) رودريك، داني. (2011). مفارقة العولمة: الديمقراطية ومستقبل الاقتصاد العالمي. نيويورك: دار دبليو دبليو نورتون وشركاه.
(58) ناي، جوزيف س. (2011). مستقبل القوة (The Future of Power). نيويورك: دار الشؤون العامة. ص
(59) ستيغليتز، جوزيف. (2002). العولمة ومساوئها: كيف تعيد التجارة الحرة تشكيل العالم. ترجمة. نيويورك: دار نورتون.. ص
(60) شواب، كلاوس. (2016). الثورة الصناعية الرابعة. ترجمة عربية. دبي: مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم.
(61) جيلبين، روبرت. (2001). الاقتصاد السياسي للعلاقات الدولية. ترجمة عربية. بيروت: دار الكتاب العربي.
(62) كاستلز، مانويل. (2000). عصر المعلومات: مجتمع الشبكات. ترجمة عربية. بيروت: المنظمة العربية للترجمة ص 25.
(63) شميدت، إريك، وكيسنجر، هنري. (2021). عصر الذكاء الاصطناعي ومستقبلنا الإنساني. ترجمة عربية. نيويورك: دار ليتل براون.
(64) ناي، جوزيف س. (2011). مستقبل القوة. نيويورك: دار بابلك أفيرز للنشر ص 77.
(65) كارسون، جوزيف. (2020). الجغرافيا السياسية للبيانات في العصر الرقمي. ترجمة عربية. لندن: مؤسسة تشاتام هاوس.
(66) كلاوزفيتز، كارل فون. (1986). عن الحرب. ترجمة عربية. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر
(67) كاستلز، مانويل. (2000). عصر المعلومات: مجتمع الشبكات. ترجمة عربية. بيروت: المنظمة العربية للترجمة.
(68) بريجنسكي، زبيغنيو. (1997). رقعة الشطرنج الكبرى: التفوق الأمريكي وضروراته الجيوستراتيجية. ترجمة عربية. نيويورك: دار الكتب.
(69) بوزان، باري. (1991). الناس والدول والخوف: مشكلة الأمن القومي في العلاقات الدولية. ترجمة عربية.
(70) هوفمان، فرانك. (2007). الصراع في القرن الحادي والعشرين: ظهور الحروب الهجينة. واشنطن: مؤسسة بوتوماك.
(71) ميرشايمر، جون ج. (2014). مأساة سياسة القوى العظمى نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية: دار دبليو دبليو نورتون وشركاه.
(72) ناي، جوزيف س. (2011). مستقبل القوة. نيويورك: دار بابلك أفيرز للنشر ص 77.
(73) بريجنسكي، زبيغنيو. (1997). رقعة الشطرنج الكبرى: التفوق الأمريكي وضروراته الجيوستراتيجية. ترجمة عربية.
(74) جيلبين، روبرت. (2001). الاقتصاد السياسي للعلاقات الدولية. ترجمة عربية. بيروت: دار الكتاب العربي.

(75) زكريا، فريد. (2008). عالم ما بعد أمريكا: صعود بقية العالم. ترجمة عربية. نيويورك: دار نورتون
(76) دوس سانتوس، ثيودور. (2021). التبعية والاقتصاد العالمي الجديد. ترجمة عربية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
(77) إيشينغرين، باري. (2011). الامتياز الباهظ: صعود وسقوط الدولار ومستقبل النظام النقدي الدولي. ترجمة عربية.
(78) فارول، هنري، ونيومان، أبراهام. (2019). الحرب الشبكية: كيف تستخدم الدول شبكات الاعتماد الاقتصادي كسلاح. ترجمة عربية.
(79) دوس سانتوس، ثيودور. (2021). التبعية والاقتصاد العالمي الجديد. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية. ص 20
(80) جوف، جوزيف. (2014). عودة عالم القوة: لماذا تحتاج الولايات المتحدة إلى منافسين. ترجمة عربية.
(81) هاس، ريتشارد. (2008). عالم بلا أقطاب: إعادة تعريف النظام الدولي. ترجمة عربية
(82) وولف، مارتن. (2004). لماذا تنجح العولمة؟. ترجمة عربية. نيويورك: مطبعة جامعة ييل.
(83) والتز، كينيث ن. (1979). نظرية السياسة الدولية. ريدينغ: دار أديسون-ويزلي.، ص 77.
(84) أليسون، غراهام. (2017). مصيدة ثوسيديدس: هل ستخوض الولايات المتحدة والصين حربًا؟. ترجمة عربية. نيويورك: هوتون ميفلن هاركورت.
(85) أليسون، غراهام. (2017). مصيدة ثوسيديدس: هل ستخوض الولايات المتحدة والصين حربًا؟. ترجمة عربية. نيويورك: هوتون ميفلن هاركورت.
(86) كيسنجر، هنري. (2014). النظام العالمي. نيويورك: دار بنغوين للنشر. ص 155.
(87) رود، كيفن. (2022). الحرب الباردة القادمة: الديمقراطية والاستبداد وصراع القوى الكبرى. ترجمة عربية.
(88) زكريا، فريد. (2008). عالم ما بعد أمريكا: صعود بقية العالم. ترجمة عربية. نيويورك: دار نورتون
(89) ناي، جوزيف س. (2011). مستقبل القوة. نيويورك: دار بابلك أفيرز للنشر ص 77.